A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/47/PV.35
11 November 1992

ARABIC

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد غانيف	(بلغاريا)
ثم :	السيد مايورغا كورتيس (نائب الرئيس)	(نيكاراغوا)

الزلزال في مصر

التنمية الاجتماعية : (أ) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والاسرة [٩٣] (تابع)

اختتام عقد الامم المتحدة للمعوقين :
'١' تقرير الامين العام
'٢' مشروع قرار

../..

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

92-61428 ٢٦٧٣ن (٩٣)

برنامج العمل

التنمية الاجتماعية : (أ) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والاسرة [٩٣] (تابع)

اختتام عقد الامم المتحدة للمعوقين

'١' تقرير الامين العام

'٢' مشروع قرار

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

الزلزال في مصر

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أتقدم ، بالنيابة عن جميع أعضاء الجمعية ، الى حكومة وشعب مصر ، بعزائنا القلبي الصادق ، لما تكبداه من خسائر فادحة في الأرواح ودمار مادي واسع النطاق نجما عن الزلزال الذي أصاب مصر بالأمس .

واسمحو لي أيضا أن أعرب عن الأمل في أن يبدي المجتمع الدولي تضامنه وأن يستجيب بسرعة وسخاء لكل ما يطلب منه من مساعدة .

وأعطي الكلمة الآن لممثل مصر .

السيد العربي (مصر) : سيادة الرئيس : أود أن أتوجه باسم وفد بلادي بالشكر لكم شخصيا على مواساتكم ، وبالشكر لكافة أعضاء الجمعية العامة على مشاعر التعاطف والعزاء لشعب وحكومة مصر تجاه الكارثة المروعة التي حاقت بمدينة القاهرة وبمناطق أخرى من الدلتا ، نتيجة الهزة الارضية التي وقعت أمس والتي بلغت قوتها ٥,٩ بمقياس ريختر .

ولم يتم بعد حصر كافة أعداد الضحايا والخسائر المترتبة على هذا الزلزال ، وإن كانت التقديرات الاولية تشير الى وفاة مئات ، كما تشير الى إن هناك عدة آلاف من المصابين والمفقودين نتيجة انهيار عدد من المنازل والمباني في مناطق حضرية ذات كثافة سكانية مرتفعة .

إن تاريخ مصر المسجل الذي يمتد لاكثر من سبعة آلاف عام لم يذكر من قبل ، حسب علمي ، إن بلادنا معرضة لمثل هذه الزلازل العنيفة المدمرة . إن رقعة أرض مصر تحتوي آثارا تمثل بحق مهد الحضارة الانسانية ، وما كان يكتب لهذه الآثار التي لا تُقدر بمال أن تبقى قائمة شامخة الى يومنا هذا إذا كانت البلاد تتعرض للزلازل العنيفة من آن لآخر .

إننا في هذه اللحظات الاليمة المليئة بالمعاناة نُقدر تماما المشاعر الانسانية المخلصة التي أعربتم عنها ، نيابة عن أعضاء الجمعية العامة ، وسوف أنقلها الى الحكومة المصرية . ولا يفوتني أن أعبر عن خالص الامتنان للدول التي بادرت بالفعل بتقديم المساعدة لنا ، وتلك التي لا شك سوف تقوم بذلك . ونحن على ثقة بأننا بمشيئة الله وبمساندة المجتمع الدولي ، سنتمكن من تخفيف آلام الضحايا ومواجهة إعادة بناء ما تم تدميره .

البند ٩٣ من جدول الاعمال (تابع)

التنمية الاجتماعية : (أ) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والاسرة .

اختتام عقد الامم المتحدة للمعوقين

'١' تقرير الامين العام (A/47/415)

'٢' مشروع قرار (A/47/L.4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طبقا للمقرر المتخذ في الجلسة العامة الثالثة ، تعقد الجمعية العامة هذا الصباح جلستها العامة الثالثة للإحتفال باختتام عقد الامم المتحدة للمعوقين ، في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٩٣ من جدول الاعمال .

السيد جيليبير (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسرني للغاية أن أتواجد اليوم في الجمعية العامة ، أولا بوصفي معوقا ، وأيضا كممثل للحكومة الفرنسية ، وذلك لأن هذا المكان الخاص هو الملتقى والمحفل الذي يجتمع فيه الناس من كل البلدان لبناء ما هو جديد . ونحن نلتقي هنا للاحتفال باختتام عقد الامم المتحدة للمعوقين : أولئك الذي أفسدت الإعاقة حياتهم . وهذه هي المرة الاولى التي تفرد فيها الجمعية العامة جلسات عامة لموضوع الاعاقة .

ومما يدعوني للإبتهاج ، أن أرى عددا كبيرا من الوزراء في هذا المكان يحضرون هذه الجلسات الخاصة استجابة للدعوة التي وجهت بصفة عاجلة اليهم بناء على طلب الامم المتحدة . وإن لهذين اليومين أهمية كبرى حيث أن مهمتنا المشتركة تتلخص في تحديد استراتيجية جديدة للسنوات المقبلة ، لما يسمى بالاجل الطويل لكنه في الواقع الغد القريب ، وهي استراتيجية تهم أكثر من ٥٠٠ مليون شخص في العالم .

وإن اعلان عقد الامم المتحدة للمعوقين سنة ١٩٨٢ واعتماد برنامج العمل العالمي للمعوقين كانا منطلقا لعزيمة الدول الاعضاء في المنظمة على تزويد المعوقين الذي افسدت الاعاقة حياتهم بوسائل التمتع بالمساواة في الحقوق والفرص طبقا لحقوقهم الانسانية الاساسية التي تلتزم بلداننا بها .

واليوم ينتهي العقد . ولنكن صرحاء تماما : فالحاصل الاجمالي لجميع النوايا الحسنة ولكل التوصيات المعتمدة منذ سنة ١٩٨٢ يقصر عما كان مرجوا ، وإني أعرف أن الكثيرين من الحاضرين هنا يشاركونني هذا الرأي . وسيكون عدم الاعتراف بهذه الحقيقة ضربا من الرياء .

فلنتوقف عن تهنئة بعضنا بعضا . إن هذه الاجتماعات الحاشدة ضرورية ، غير إنها لا ينبغي أن تكون مجرد وسيلة للخروج بمجلد يضم نصوصنا ، التي يفوق كل منها الاخر فصاحة . يجب أن نعترف أيضا باخفاقاتنا وأن نقر بعدم الاكتراث الذي يظل قائما كحقيقة من حقائق الحياة - عدم الاكتراث بالظلم والالم المقترنين بالاعاقة . ولا ينبغي أن نحضر ببيانات معدة من قبل . فلنلقي ، ابتداء ، بهذه الاوراق الى سلة المهملات . ولننصرف الى بناء المستقبل ، لنتزود بالشجاعة لكي نبتعد عن نفس الروتين العتيق المتمثل في إصدار نصوص . فالمصابون بالاعاقة لا يمكنهم الانتظار أكثر من ذلك .

ولكن ينبغي أيضا أن نكون صرحاء بشأن صعوبة هذه المهمة : فكيف يمكن لنا إيجاد نهج متماسك وفعّال وممكن التطبيق على أكثر من ١٨٠ بلدا ذات ظروف مختلفة مثلما هي معقدة ، وفي سياقات يتباين كل منها عن الاخر تباينا شاسعا ؟

فهل نخلص الى عدم وجود حلول ؟ إني أرفض شخصيا التسليم بذلك . إن وجود عدد كبير من الوزراء هنا وفي المؤتمر الدولي في مونتريال ، الذي نظمه صديقي السيد روبرت دي كوتيريه ، وزير خارجية كندا ، يوضحان أن هذه القضية مثارة وإننا جميعا مهتمون ، وسبب تجمعنا هنا اليوم هو إننا نريد تغيير الاوضاع .

ومع ذلك ، ينبغي أن نلتزم جانب الحرص . وكثيرا ما سمعت أنه ينبغي أن تتغير الاوضاع ، ولكنها لا تتغير كثيرا في الواقع . وقد حان الوقت للامتناع عن اتخاذ هذا القول ذريعة للتقاعس وإنما ينبغي أن نتخذ قرارا حقيقيا وإيجابيا .

وكما قال الامين العام أمس في بيانه الاستهلالي ، فإن العقد لم يكن مجردا من النتائج . ومن المهم أن نتبين أن جميع هذه الاعمال والاجتماعات على مدار أكثر من عشر سنوات إنما تحفزنا للعمل وتؤثر بأناة ورفق على سلوك كل منا .

لقد بدأ العقد بالفعل في رفع درجة الإدراك لدى كل العناصر المؤثرة في مجتمعاتنا ، وأجبرهم على التسليم بضرورة إدماج المعوقين في المجتمع . فالاعاقة حقيقية إنسانية واقتصادية واقعة ؛ ومن وجهة النظر الإنسانية والاقتصادية تعد سياسة الإدماج هي السبيل الوحيد الفعال والمقبول في هذا الصدد . ولا يمكن الفصل بين الجانب الانساني والجانب الاقتصادي للإعاقة إذا كان لنا أن نكون واقعيين وفعالين .

وقد أكدت لجنة التنمية الاجتماعية في آخر دورتين لها ، الحاجة الواضحة لبذل جهود فورية بعد انتهاء العقد ، بغية تحقيق أهدافه والترويج لإدماج المعوقين في المجتمع ، مع التأكيد بصفة خاصة على البلدان النامية ولا سيما البلدان الاقل نموا .

وأقول هنا ، بطبيعة الحال ، إنها فكرة ممتازة ! ولكن ، دعونا أولا نستعرض بعض الحقائق لكي نضمن أن تكون الخبرات التي اكتسبها البعض منا عاملا يساعد على تحقيق مسعانا ، وعلى الوفاء بتطلعات الآخرين .

وينبغي علينا نحن البلدان الغنية أن نكف عن القاء المواعظ ، وأن نتوقف عن تحاليلنا الانتقادية . لقد أصابت البلدان الصناعية حظا من الثروة يجب أن تتقاسمه مع من كانوا أقل حظا منها أو من لم ينالوا شيئا من ذلك على الإطلاق . ذلك لأن هذه الثروة لا تمت إلى أحد دون سواه . فهي وليدة الصدفة المحضة . ولكي يكون بوسع البلدان الصناعية مساعدة الآخرين بفاعلية ، ينبغي عليها هي نفسها أن تضع سياسة لادماج المعوقين في المجتمع .

وانطلاقا من هذا المبدأ ، وبمساعدة مجلس أوروبا ، نظمنا المؤتمر العالمي الاول للوزراء المعنيين بشؤون المعوقين عن موضوع السياسة العامة الشاملة ، وذلك في باريس في يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . إن حضور ٣٤ وزيرا من أوروبا ومن البلدان الحاضرة بصفة مراقب ـ وقد كانت كندا نشطة في ذلك المؤتمر بصفة خاصة ـ قد أكد الوعي المتعاظم الذي أشرت إليه من قبل . وقد أتاح مؤتمر باريس الفرصة أمام الحكومات الممثلة فيه لكي تؤكد إصرارها على صياغة سياسات تقوم مستقبلا على مبدأ

حياة الاستقلال ، وبذلك نطوي صفحة من سياسات الماضي التي كانت قائمة على التصدق الخيري .

وفضلا عن ذلك ، فقد اتفق الوزراء على أن التعاون الحكومي الدولي بات أمرا لا غنى عنه في المستقبل . وينبغي تنظيم ذلك التعاون على الصعيد الاقليمي ، على غرار ما يحدث الآن في اوروبا . وينبغي بطبيعة الحال أن يمتد نطاق التعاون أيضا إلى الصعيد الدولي . والامم المتحدة هي أنسب محفل لهذا التعاون . ومنذ بضعة أيام ، أكد مؤتمر مونتريال مرة أخرى هذا العزم السياسي . ومرة أخرى نتقدم بالشكر إلى كندا ووزير خارجيتها ، السيد روبير دي كوتيريه ، لمبادرته ولما أبداه من عزيمة .

ولا ينبغي أن تعالج الإعاقة في إطار الخدمات الخيرية أو الخدمات الاجتماعية . إذ ينبغي السير في تناولها على نهج يدمج المعوقين في المجتمع ، ويمكّنهم من التفاعل فيه كمواطنين كاملين . ولأن المعوق يعيش مثل أى شخص غيره ، ٢٤ ساعة في اليوم ، ولكن ببعض الصعوبات ، يتعين وضع سياسة عامة شاملة بصدد الإعاقة ، وينبغي ادراج الحاجات الخاصة بكل الذين أضيرت حياتهم بسبب الإعاقة في جميع المشروعات منذ البداية . وسيعود هذا بالفائدة علينا جميعا .

إن السياسة العامة الشاملة في موضوع الإعاقة هي سلسلة حيّة تشكل فيها كل استجابة حلقة من حلقاتها . وينبغي علينا ألا نقنع برؤية الامور تتحسن في مجال بعينه إذا ظلت مشاكل أخرى في هذه الحلقة ، سواء في أعلى السلسلة أو أسفلها ، بدون حل .

إن السياسات القائمة على التجزئة باهظة التكلفة وهي مجرد نور لا يكاد يومض حتى ينطفئ لأن التحسينات المنفصلة التي تؤدي اليها هذه السياسات تفقد فعاليتها في أغلب الاحيان لعدم التوصل إلى حلول للمشاكل ذات الصلة . ومن ثم ، وعلى سبيل المثال ، سيظل توظيف المعوقين هدفا بعيد المنال مادامت المسائل من قبيل التدريب والنقل ، وإتاحة الوصول ، وخدمات الدعم ، وتحقيق المواءمة المادية لمكان العمل ، مسائل باقية بلا حل .

تلك هي الفلسفة التي نسترشد بها في جهودنا في فرنسا ، وفي عدد متزايد من البلدان . واتساقا مع هذه الفلسفة فإنني أرى أنه ليس من المناسب تعيين حقوق محددة للمعوقين . بل إنني أذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فأقول أن السعي إلى وضع حقوق محددة للمعوقين يتنافى وسياسة الإدماج الحقيقية لهؤلاء الاشخاص في المجتمع . ذلك لان هذا يزيد من إخراجهم عن المجرى الرئيسي للمجتمع ، في حين أن ما نريده هو عكس ذلك ، وأنا أعرف أن أغلبية الدول هنا تشاطرني وجهة النظر هذه . بل إن على الدول مسؤولية تزويد المعوقين بالوسائل الكافية لكي يتبوأوا مكانهم كمواطنين كاملين في كل الميادين ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حد سواء . ونحن نرى أنه ينبغي تذكّر ذلك عند متابعة أنشطة الفريق العامل الذي أنشئ لوضع قواعد موحدة بشأن تحقيق التكافؤ في الفرص للمعوقين .

لقد أدى المؤتمر الدولي للوزراء المعنيين بشؤون المعوقين ، الذي عقد منذ بضعة أيام في مونتريال ، إلى اقتراح يقضي بإنشاء آليات لتبادل المعلومات والتعاون فيما بين الوزراء المعنيين بشؤون المعوقين . ولا يسعنا إلا أن نرحب ونشيد بالمبادرات من قبيل مبادرة كندا ، التي تميزت بالرغبة في التوصل إلى توافق سياسي في الآراء بشأن خطة عمل عالمية تنفذ على سبيل المتابعة لعقد الأمم المتحدة للمعوقين .

إن الطريقة التي اقترحها مؤتمر مونتريال لعقد اجتماعات منتظمة للوزراء المعنيين بشؤون المعوقين ، قد تمت بالفعل تجربتها بنجاح في أوروبا ، بواسطة كل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومجلس أوروبا - وقد أشرت من قبل إلى مؤتمر باريس . في هذا الصدد . ومع أن من الصحيح أن هذه الاجتماعات تولد عادة دينامية معينة وتوفر قوة دافعة للإرادة السياسية للدول مما يتجلى في إقرار أولويات أو مبادئ توجيهية مختلفة ، فإن علينا أن نحرص على ألا يكون ما نفعله هو مجرد إضافة كيان جديد إلى الكيانات القائمة .

وقد كانت آليات الامم المتحدة الحالية المعنية بمسألة الإعاقة محل انتقـــاد . وقد رسمت بنفسي هنا صورة قاتمة للعقد ، كما فعلت ذلك من قبل في فنلندا وأمـــام اللجنة الثالثة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . ومع ذلك ، فإني أرى أن الامم المتحـــدة هي ، وينبغي أن تبقى ، محفلا فريدا ومتميزا لتبادل وجهات النظر والتعاون بيـــن البلدان . ولا يمكن أن تكون لاي كيان آخر نفس شرعية الامم المتحدة أو عالميتهـــا . لذلك فقد حضرت اليوم أمام الجمعية العامة لكي أؤكد أنه ينبغي علينا ألا نتخلى عـــن جهودنا . فلنمط جميعا زخما جديدا لعمل الامم المتحدة . ولنتعلم جميعا من أخطاء هـذا العقد حتى نتمكن من تحسين الاليات القائمة .

وينبغي ألا تحل الالية التي اقترحتها كندا محل الامم المتحدة ، بل على العكـــس من ذلك ينبغي أن تدعم عملها وتكمله في إطار المنظومة المعاد تنظيمها تمامـــا والمحسنة تحسينا كبيرا .

ويسعدني أن أتمكن من المشاركة في هذه الجلسات الخاصة التي تتيح لنا الفرصة لا لمجرد الإعراب عن انتقادنا ، وإنما أيضا لكي نقيّم المستقبل على أساس مقترحـــات التحسين الممكن . لذلك أود أن أتقدم باسهامي في هذا الصدد وأطرح بضع مقترحـــات ، واضعا نصب عيناي الهدف النهائي الذي نتوخاه جميعا ، وأعني الإدماج الكامل للمعوقين في المجتمع ، مع مراعاة تنوع مستويات التنمية والحقائق الاجتماعية والثقافية في كل بلد من بلداننا . وتنصب مقترحاتنا على بضع أفكار بسيطة للغاية .

أولا ، ينبغي على كل حكومة أن تعيّن بوضوح عضوا محددا من أعضائها ليكـــون المسؤول عن السياسة المتصلة بالمعوقين . ومن ثم وبتحقق التواصل والاستمرار فـــي انتهاج السياسة المقررة ، سيصبح بوسع الجميع - أي بوسع المعوقين وجمعياتهـــم والجهات المناظرة في الخارج - الاطمئنان إلى وجود شخص على المستوى الوطني يمكـــن التخاطب معه .

ثانيا ، في الامم المتحدة ، من المهم أيضا أن ترصد على أعلى مستوى كل أنشطة المنظمة الرامية إلى تعزيز السياسة العالمية المتعلقة بالإعاقة . فالواقع ، أن عدم فعالية العقد نسبيا يعزى بدرجة كبيرة إلى الصعوبات التي واجهتها لجنة التنمية الاجتماعية في أداء وظائفها . وماذا نقول عن نظام جمع المعلومات من الدول الذي يعتمد على إرسال استبيانات تبقى في غالب الاحيان دون رد ؟ ينبغي تحسين كل ذلك ، بل بمقدورنا أن نفعل ماهو أكثر منه .

ثالثا ، ينبغي أن يستمر الصندوق الطوعي لعقد المعوقين وأن تجرى عملية تحديث لأولوياته . وقد اتخذت فرنسا بالفعل موقفا يتمشى وهذه الخطوط . وبغية كفالة استمرار المشاريع التي اضطلع بها ، أود أولا أن أناشد جميع الدول الاعضاء أن تواصل تقديم مساعدتها وأن تزيدها . ويمح أن يبدأ الصندوق في تلقي إسهامات أكثر تنوعا ، لا تأتي من الدول فحسب وإنما أيضا من المؤسسات الخاصة والشركات والافراد . وكشرط لإثارة مزيد من الاهتمام من جانب المتبرعين للصندوق ، يمح العمل على تحقيق المزيد من الشفافية في إدارة الصندوق .

رابعا ، في عام ١٩٩٠ ، في اجتماع فريق الخبراء الذي عقد في فنلندا ، وبعد ذلك في اللجنة الثالثة أثناء الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة ، دعوت كل دولة إلى البدء بتحديد أولوية سنوية واحدة من بين أهداف العقد وأن تفعل كل شيء ممكن لتحقيق هذا الهدف الواحد . وبذلك يمكن إقامة تعاون وتبادل بين البلدان التي حددت لانفسها نفس الهدف . وقد يمح أن تعمل المنظمة أيضا على إشراك مختلف هيئاتها بمزيد من الفعالية ، وبقدر أكبر ، في الانشطة المضطلع بها لصالح المعوقين . ويمكن أيضا تحسين تنسيق هذه الانشطة فيما بين برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة للطفولة .

خامسا ، من وسائل زيادة فعالية النظام النظر في إقامة هياكل إقليمية مختصة ، بغية التصدي للمشاكل المحلية . أفلا يمكننا ، على سبيل المثال ، أن نستفيد من اللجان الاقليمية وأن نكيف ولايتها تحقيقا لهذه الغاية ؟ إن هذا يمكّن تلك البلدان من الانتفاع من خبرة البلدان الاخرى التي حققت بالفعل الهدف الذي حددته لنفسها .

إن المقترحات التي طرحتها توا تمثل التزامات محددة وواقعية . وستتقدم فرنسا باقتراحات تتمشى مع هذه الخطوط في المستقبل القريب . وإنني شخصيا أثق في هذه المنظمة ، وأعرف أنها قادرة على بناء مستقبل إيجابي لجميع الاشخاص المعوقين وعلى تشجيع تقدم جميع البلدان صوب سياسة عامة شاملة في موضوع الإعاقة .

هذه الاقتراحات هي نقطة انطلاق . وهي تحتاج إلى تشذيب واستكمال ، ولا أشك في أن الآخرين ستكون لديهم اقتراحات أخرى يودون تقديمها . إننا عند منعطف استراتيجي هام : فلدينا اليوم فرصة للبدء من جديد : مستفيدين من الدروس التي تعلمناها من العقد .

السيدة سيفورداردوتير (أيسلندا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أعبر عن ارتياحي الصادق إذ أشهد للمرة الاولى مناقشة في الجمعية العامة متعلقة بقضية الإعاقة . وإني على اقتناع بأن هذه المناقشة ستكون حاسمة الاهمية في تأمين استمرار برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين والاستراتيجية الطويلة الاجل في الميدان حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده .

واسمحوا لي أن أثني على الامين العام على تقريره الشامل المعنون "تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين وعقد الامم المتحدة للمعوقين" . فالتقرير يقدم لمحة موضوعية وتشقيفية للغاية عن تأثير العقد ، وعن العقبات الرئيسية التي تعين علينا مواجتها وعن إنجازاتنا .

من الواضح أن ماتم إنجازه أثناء عقد الامم المتحدة للمعوقين ينطوي في واقع الامر على شيء من المفارقة . فمن الواضح من ناحية أنه قد أحرز تقدم لا بأس به في عدد من البلدان ، ولا سيما تلك الاغنى والتي لديها الموارد المادية اللازمة لاتخاذ خطوات حاسمة صوب تحقيق أهداف برنامج العمل ؛ ومن الناحية الاخرى من المزعج أن نضطر إلى الاعتراف بأن الحالة في أجزاء عديدة من العالم قد تدهورت فيما يتصل بالمعوقين . وكما هو مذكور في تقرير الامين العام ، هناك دلائل على أن عدد المعوقين قد تزايد نتيجة للفقر وسوء التغذية والمرض والحروب . فأثناء هذه الفترة ازداد تردي الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان ، مما أثر على المعوقين بصفة خاصة . وهذا يؤكد أنه لا يمكن النظر إلى قضايا الإعاقة بمعزل عن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة . وهو تذكرة لنا بالالتزام الاخلاقي

للمجتمعات الفنية بدعم البلدان النامية . وعلاوة على ذلك ، فهو يبرز أهمية القيم التي تقوم عليها الامم المتحدة ذاتها أى النهوض بالسلم العالمي ، وبالرفاه الاجتماعي والاقتصادي للإنسانية .

واعتقد أن هناك اتفاقا عاما على أن الانجاز الرئيسي للعقد كان زيادة الوعي والفهم لطبيعة حالات الاعاقة وظروف الحياة التي يعيشها المعوقون . وهذا بالطبع شرط مسبق لأى تقدم حقيقي في حالتهم . بيد أن هذا لا يكفي ، لأن الوعي لابد أن يتحول إلى أعمال لمنفعة المعوقين .

لقد نفذ العديد من البلدان أثناء العقد برامج شتى كان لها أثر هام . وبعض هذه البرامج جاء نتيجة لبحوث ولّدت معارف جديدة . وبعض البرامج الاخرى أدى ، بفضل الاشتراك النشط للمعوقين في صنع السياسة ، إلى قلب العديد من الافكار والسياسات السابقة في موضوع الإعاقة ، رأسا على عقب . وفي عدد من البلدان وجدت هذه الافكار الجديدة سبيلها إلى إصدار تشريعات وطنية بدلت طبيعة الخدمات الموفرة للمعوقين . ومما أسهم إسهاما كبيرا في تحقيق هذا التطور ظهور ، واشتداد ساعد ، منظمات المعوقين أنفسهم بالاضافة إلى جهود منظمات غير حكومية أخرى . وقد زاد من تعزيزه وتعميقه التعاون الدولي وتشاطر المعلومات والتجارب . وقد كان دور المنظمات الدولية في هذا الشأن بالغ الاهمية .

وفي هذه المناسبة من دواعي فخري أن يكون بوسعي أن أذكر أن بلدي ، ايسلندا ، قد يكون من البلدان التي أفادت أعظم فائدة من عقد الامم المتحدة للمعوقين . وقد تركت السنة الدولية للمعوقين في عام ١٩٨١ ، أثرا عميقا على مسائل الإعاقة في ايسلندا . فقد أرست الاساس لاول تشريع شامل في بلادنا بشأن خدمات المعوقين ، وقد أصبح هذا التشريع نافذا بعد ذلك بعامين . وكان الهدف من هذا التشريع كفالة المساواة والمشاركة الكاملة للمعوقين في المجتمع وتنسيق الخدمات التي تقدم لجميع المعوقين ، بغض النظر عن طبيعة إعاقتهم . ويكفل التشريع مشاركة جميع منظمات المعوقين في عملية صنع القرار وتنسيق الخدمات على الصعيدين الوطني والمحلي .

وخلال العقد ، حدث تطور هائل في الخدمات المقدمة للمعوقين في ايسلندا في كل المجالات تقريبا . ففي بداية الفترة ، كانت مثل هذه الخدمات مقصورة على المدن الكبرى ، وكانت غير موجودة تقريبا في الريف ، ولكنها توجد الآن في جميع مناطق البلد . وحدث تحول في ترتيبات المعيشة من المؤسسات الكبيرة إلى البيوت التي تضم مجموعات صغيرة أو المساكن المشتركة المندمجة في المجتمع المحلي . وقد تم إلى حد كبير تحسين الاحكام الخاصة باعادة التاهيل ، والتدريب المهني والتوظف للمعوقين . وتقدم الآن الفرص التربوية ومرافق الرعاية الصحية اليومية والبرامج العلاجية . والخدمات الشاملة متاحة الآن لاسر المعوقين . وقد زادت خلال العقد ، النفقات العامة والخدمات الاجتماعية المخصصة للمعوقين إلى ما يقرب من ثلاثة أمثال ما كانت عليه من قبل ، أى من ٥٩ دولارا للفرد الواحد في سنة ١٩٨٣ إلى ١٦٥ دولارا للفرد الواحد في سنة ١٩٦٣ .

وقد جرت طوال السنتين الماضيتين إعادة تقييم لموضوع المعوقين في أيسلندا . وتفيد الاستنتاجات الرئيسية بان الانجازات المحققة أثناء الفترة قد تجاوزت كل التوقعات من الناحية الكمية . إلا أنها لا تفي من الناحية النوعية بما نطمح له للمستقبل . وبالتالي ، أصدر برلماننا ، في بداية هذه السنة تشريعا جديدا بشأن الاعاقة . وتتفق أيديولوجية القانون الجديد مع تاكيد بلدان الشمال الاوروبي الاخرى على الخدمات اللامركزية والحياة المستقلة للمعوقين .

لقد قلت في وقت سابق ان قضية الاعاقة لا يمكن مناقشتها بمعزل عن القضايا السياسية والاجتماعية الاخرى . وانني على اقتناع بان ظهور مفهوم النظر إلى الاعاقة من زاوية البيئة كان له مغزى كبير بالنسبة لوضع السياسة العامة . إنه يقوم على ادراك أن العجز لا يمكن فهمه إلا عن طريق دراسة العلاقة بين العاهة والبيئة الاجتماعية المحيطة بالمعوق . ومن ثم ، لا يتحتم أن يكون العجز خاصية ملازمة للفرد بل هو شيء قابل للتغيير . ويؤكد هذا النهج على أهمية المجتمع المحلي بالنسبة للمعوقين والدعم الشخصي الذي يحتاجه المعوق من أجل ممارسة حقوقه الإنسانية . كما أنه يسترعي

الاهتمام إلى الاحتياجات المختلفة للمعوقين نتيجة للانواع المختلفة من الاعاقة . وللاسف ، لم يمتد الوعي والتفهم المتزايدان إلى جميع أنواع الاعاقة . وعلى سبيل المثال ، فإن المتخلفين والمصابين بالامراض العقلية يبدو أنهم يتعرضون للتحيز الاجتماعي بأكثر مما يتعرض له سائر المعوقين .

وفي ضوء النهج البيئي تبدو أسباب نتائج برنامج العمل العالمي المخيبة للآمال في جزء كبير من العالم ، واضحة . وكما ورد في تقرير الامين العام ، أن أحوال المعيشة في كثير من البلدان سيئة إلى حد يحتم أن يشكل توفير الاحتياجات الاساسية للجميع ، بما فيها الوقاية الصحية والتعليم ، إن حجر الزاوية في البرامج الوطنية . وهذا يجعلنا نتشكك في صلاحية عرض برنامج العمل العالمي على نحو قاصر على المعوقين وحدهم ، في تلك الاجزاء من العالم .

ويبدو ان البرامج العامة أنسب ، أي البرامج التي تكون موجهة للرفاهية العامة للجمهور ، مع التأكيد على الخدمات التي يستفيد منها المعوقون بالإضافة إلى مجموعات المجتمع الاخرى . ويمكن ان يسهم هذا النهج في بناء خدمات متكاملة للمعوقين وغيرهم ممن هم بحاجة إلى هذه الخدمات لأسباب أخرى . وقد يكون المكسب الطويل الامد هو منع ظهور الكثير من الحواجز التي يكافح عدد من البلدان الاغنى الآن لكسرها ، ومن ثم منع عزل الاشخاص المعوقين عن بقية المجتمع .

تحملني هذه الافكار على ان أقول انه قد يكون من المجدي ان ندرس تنفيذ برنامج العمل العالمي مقترنا بإعلان الجمعية العامة سنة ١٩٩٤ السنة الدولية للاسرة . ويحتمل جدا أن الامم المتحدة ستعلن عقدا للاسرة في أعقاب تلك السنة ، وفي هذه الحالة ستكون لهذه الدراسة أهمية بالغة .

وأود أيضا أن أتجه بتفكيري اتجاها آخر . إن برامج المعوقين هامة ، ولكنها لن تتحقق دون تمويل مناسب . ومن الواضح أن التدابير النشطة في البلدان النامية تعتمد في أغلب الاحيان على الدعم المادي الذي تقدمه البلدان الاغنى . وبالتالي ، يتوجب زيادة المعونة . ومن بين أساليب تحقيق هذا الدعم أن تخصص لعدد معين من

السنوات لبرامج لصالح المعوقين في البلدان النامية نسبة محددة من مجموع الانفاق الحكومي على قضايا الاعاقة . لقد عرضت هذه الفكرة على رؤساء جميع المنظمات المعنية بالمعوقين في بلدي . وتمثلت استجابتهم في الترحيب بها وإعلان الرغبة المخلصة في تنفيذها .

وأود أن ننتهز هذه الفرصة لأعرب عن احترامي للجنة العالمية لعقد الامم المتحدة للمعوقين ، وان أنقل امتناني لها على جهودها . وتحث اللجنة الامم المتحدة على تنفيذ التزامها بتحويل الوعي إلى عمل في العقد المقبل ؛ وعلى عقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالاعاقة في عام ١٩٩٥ ، وإنشاء وكالة لموضوع الاعاقة تابعة للامم المتحدة . وهي تذكر أيضا أن الامين العام ينبغي أن يستخدم سلطته الادبية لحمل رؤساء الدول والزعماء العالميين الآخرين على العمل . وإنني أعلن أنني أؤيد هذه التوصيات بكل قوة .

وفي الختام ، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن حكومة ايسلندا قد وافقت على عقد مؤتمر دولي بشأن قضايا الاعاقة في ايسلندا في عام ١٩٩٣ . وعنوان المؤتمر "مؤتمر القمة الدولي للاخصائيين المعني بآفاق ما بعد التطبيع : تبادل دولي بشأن تعزيز فرص الحياة للاشخاص المعوقي التطور" ، وتنظم هذه القمة بمعرفة المنظمة الامريكية ، "المشاركة العالمية المتحدة المعنية بحالات التطور المعوق "وذلك بالاشتراك مع جميع منظمات المعوقين في ايسلندا . وقد وافق رئيس أيسلندا على ان يكون راعيا لهذه القمة ، وإنني أرحب بمشاركة جميع الحاضرين هنا وآمل أن تشكل تلك المناسبة إسهاما صوب تحقيق هدف "مجتمع للجميع بحلول عام ٢٠١٠" .

السيدة كنودسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نهنئ الامم المتحدة على الحدث التاريخي الذي يسجل اختتام عقد الامم المتحدة للمعوقين . إن مجرد ترتيب هذه الجلسات الخاصة للجمعية العامة يدلنا على الوعي المتزايد بحقوق الاشخاص المصابين بحالات عجز في المشاركة والاعراب عن انفسهم على قدم المساواة .

وقد أحطنا علما مع عميق الارتياح بأن العديد من الدول الاعضاء عينت اشخاصا مصابين بحالات عجز أعضاء في الوفود الوطنية الرسمية لهذه الجلسات الخاصة . وسهولة التوصل والتسهيلات الموجودة هنا ستثبت أن الاشخاص المصابين بحالات عجز يمكنهم أيضا أن يشاركوا مشاركة كاملة في الحياة السياسية عندما تتاح لهم الفرص المتساوية .

ويجب أن نعتبر ذلك بداية جهودنا المستمرة لتحسين الحالة اليومية لحوالي ١٠ في المائة من سكان العالم . وأود أن أعرب عن بعض الآراء باسم الحكومة النرويجية في ما نفعله في النرويج لتنفيذ أهداف العقد وما نعتقد أنه يجب أن يشكل المبادئ الاساسية التي ينبغي أن توجه عملنا في المستقبل وما يجب أن تعطيه منظومة الامم المتحدة أولويات في هذا المجال في العام القادم .

وأود أن أبدأ بتأكيد الاهمية المستمرة لبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين . والبرنامج يناقش على نطاق واسع ويسفر عن أفكار واقتراحات جديدة للعمل على الاصعدة الوطنية والاقليمية والعالمية .

وإذ ننظر الآن إلى الوراء ونقيّم العقد ، نجد أنه كان مفيدا جدا بالنسبة لزيادة الوعي . والنتائج الملموسة للعقد بالنسبة للاشخاص المعنيين قد لا تكون ما كنا نأمل فيه جميعا في البداية ، ولكن علينا أن نسلم بأن بعض النتائج الهامة التي تحققت في بلدان مختلفة أثناء هذه الفترة . ويشهد تقرير الامين العام على ذلك . ومهمتنا الآن هي كفالة المحافظة على الزخم الذي حققناه واستخدامه في مواصلة تحسين حالة الاشخاص المصابين بحالات عجز وفي ضمان مشاركتهم التامة في تنمية مجتمعاتهم .

وأرجو أن أدلي ببعض التعليقات المتصلة بالنرويج .

كان شعار السنة الدولية عام ١٩٨١ "مشاركة كاملة ومساواة" وفي نهاية تلك السنة قررنا أن نعد خطة عمل وطنية للثمانينيات . وقد تشرفت شخصيا بأن أكون عضوة في فريق العمل . وفي عام ١٩٨٣ ، أُعتمد اعلاننا الرسمي للسياسة وخطتنا للعمل . والاسهامات القيمة من منظمات الاشخاص المصابين بحالات عجز كانت جوهرية بالنسبة لوضع أساس خطة عمل الحكومة للاشخاص المصابين بحالات عجز عن الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣ . وهذه الوثيقة ، التي توافق عليها جميع الاحزاب السياسية في النرويج ، تتضمن الاهداف العامة لسياستنا بالنسبة للاشخاص المصابين بحالات عجز . وتحتوي على حوالي ٥٠ تدبيراً محدداً يجب أن تنفذ بالكامل أو جزئيا أثناء هذه الفترة . وقد حققنا في ذلك نجاحا ، حتى الآن ، قررنا أن نكرره للفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨ .

وكجزء من عملية وضع سياسة مناسبة ، عززنا مجلس الدولة النوريجي للمعوقين الذي تعينه الحكومة . ويتألف المجلس من ممثلين عن منظمات الاشخاص المصابين بحالات عجز ووكالات حكومية . ويسدي المجلس النصح للحكومة بشأن قضايا سياسة العجز . وقد أثبت المجلس أنه أداة نافعة لضمان مشاركة أشد الناس اهتماماً في وضع السياسة . والمجلس مسؤول عن رصد خطة العمل الوطنية للعجز . وسيكون أيضا الهيئة المسؤولة عن رصد القواعد الموحدة التي اقترحت مؤخرا والتي ستواصل مناقشتها .

وتناضل النرويج بشكل منتظم من أجل تحقيق ألفة اجتماعية للجميع . وهذا أمر هام بصفة خاصة بالنسبة لكل من تتسبب حالات عجزهم في اعاقتهم ، إلا أنه سيكون أمرا هاما لنا جميعا عندما نتقدم في العمر . والمجتمع الذي يتكيف مع احتياجات الاشخاص المصابين بحالات عجز سيفيدنا جميعا .

وهناك مهام أخرى يجب أن نؤكدها تأكيداً خاصا ، إذا كان للمجتمع ألا يستبعد الاشخاص المصابين بحالات عجز ، وهي كفالة علاج الامراض والحوادث ، ومنع الاصابات والامراض التي تسبب عجزا .

ونحن نركز بصفة خاصة في خطة العمل للسنوات الاربع على مشاركة الاشخاص المصابين بحالات عجز ومنظماتهم في التخطيط واتخاذ القرار في مجالات المجتمع التي

يعتبر فيها الاشخاص المصابون بحالات عجز مستهلكين أساسيين للخدمات . ولا يمكن لنا أن نتوقع سياسات تأخذ في الحسبان تماما حقوق الاشخاص المصابين بحالات عجز واحتياجاتهم إلا اذا كان الاهتمام بمصالحهم في عملية اتخاذ القرار يعادل الاهتمام بمصالح الآخرين .

ومن الاهداف الهامة أن تتاح للاشخاص المصابين بحالات عجز فرص حقيقية للمشاركة في تشكيل المجتمع . وفي هذا الصدد ، تتعاون نفس منظمات الاشخاص المصابين بحالات عجز ، ولديها اسهامات هامة يمكن أن تتقدم بها . وقد اتضح ذلك مؤخرا في بلدي ، عندما بدأنا تنفيذ سياستنا الجديدة في اغلاق جميع المؤسسات المركزية الكبيرة وفي الادماج الكلي للاشخاص المصابين بتخلف عقلي في مجتمعاتهم . ونرى أن هذا الاصلاح خطوة هامة للامام في تعزيز حقوق الانسان في هذا المجال . إلا أن الطريق أمامنا طويل في تطوير مواقفنا تجاه المعوقين .

ولكفالة مشاركة الاشخاص المصابين بحالات عجز في التخطيط للمجتمع ، فاننا نشجع كل المجتمعات والمدن على انشاء مجالس محلية معنية بالعجز ووضع خطط محلية لادماج الاشخاص المصابين بحالات عجز .

وأود أن أدلي الآن ببعض العبارات حول أولويات الامم المتحدة مستقبلا .

كما ورد بكل صحة في تقرير الامين العام ، فان أساس عملنا في المستقبل يتكون من عناصر ثلاثة : برنامج العمل نفسه والاستراتيجية الطويلة الاجل كما طورها اجتماع فانكوفر والقواعد الموحدة بنظام الرصد التابع لها الذي سيصبح أساسيا للغاية بالنسبة لقياس التقدم الذي سنحققه في السنوات القادمة .

وفريق العمل المخصص لصياغة القواعد الموحدة للمعوقين ، تحت رعاية لجنة الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية ، له أهمية جوهرية في إرساء أساس صلب لتحسين الاحوال المعيشية للاشخاص المصابين بحالات عجز على الصعيد العالمي .

نتفق مع الفريق العامل على أن مبدأ سهولة الوصول يكتسي أهمية حيوية . كما أن المشاركة في منظمات المعوقين وتعزيز هذه المنظمات يكتسيان قدرا مماثلا من الأهمية . ويسعدنا كثيرا أنه قد تم الاتفاق عالميا على هذه المبادئ الهامة .

وقد استكمل الفريق العامل ، في جلسته الختامية التي عقدها منذ بضعة أيام ، مقترحاته بشأن آلية رصد متعلقة بالقواعد الموحدة . ونحن لا نشعر بالرضاء الكامل عن الاقتراح النهائي ، ونخشى أن يكون محدودا أكثر مما ينبغي في نطاقه . ويتوجب علينا أن نستوثق من تحقيق الفعّالية في استخدام آلية الرصد ومتابعتها .

وسيكون من المهم تشجيع جميع الحكومات على إقامة لجان وطنية لرصد حالة المعوقين في بلدانهم وعلى تمثيل منظمات المعوقين في هذه الهيئات . ولهذه اللجان أهمية حيوية في تسليط الضوء على أن ضمان عدم تخلف جماعات معينة عن ركب التنمية في البلاد يعد مسؤولية وطنية . وعلاوة على ذلك ينبغي لهذه اللجان أن تساعد في تنمية وتعزيز قدرات المنظمات الوطنية للمعوقين ، وذلك عن طريق تقديم المساعدة لبرامج تدريب الاداريين ومشاريع الدعم التي تديرها المنظمات . وعلى الصعيد الدولي إن المركز الدولي للمعوقين يمكن أن يسهم اسهاما بناء في هذا السياق .

ومن الضروري أيضا الاهتمام ، بصورة أكثر عزما مما كان عليه الحال حتى الآن ، باستخدام أموال مساعدة التنمية بطريقة تؤدي إلى زيادة تحسين أحوال معيشة وعمل قطاعات السكان التي تواجه حالات صعبة في حياتها اليومية . وينطبق هذا بالقدر ذاته على البلدان المتلقية والمانحة والمنظمات الدولية ، بما في ذلك منظومة الامم المتحدة بأسرها . وبرامج مساعدة التنمية ينبغي أن تشتمل على النظر في مختلف احتياجات المجتمع ، بما في ذلك احتياجات المعوقين .

وينبغي استشارة المنظمات الوطنية للمعوقين التابعة للحكومات المانحة والمتلقية على حد سواء في تخطيط عملية تقديم مساعدة التنمية للمشاريع التي يمكن أن يكون لها أثر على احتياجات مجتمع المعوقين المنتمي إلى الحكومة المتلقية . وينبغي أن تكفل الحكومات المتلقية إشراك منظمات المعوقين المختصة في تنفيذ المشاريع المتعلقة بحالتهم .

وينبغي للحكومات أن تقدم المزيد من التشجيع وأن تشارك مشاركة أكبر من أجل كفالة استحداث وتوسيع البلدان النامية للمعدات والأدوات التقنية المنتجة محليا اللازمة للمعوقين .

كذلك أود التأكيد على أهمية إمكانية المشاركة الكاملة في الأنشطة الرياضية والمظاهر الثقافية الأخرى . وتدعو حكومة النرويج البلدان المهتمة إلى المشاركة في الحلقة الدراسية التي ستعقد في النرويج في شهر آذار/مارس القادم وموضوعها "تسليط الضوء على الإمكانية" ، وستتناول إعادة تأهيل المعوقين عن طريق الأنشطة البدنية بما في ذلك ممارسة الأشغال في الهواء الطلق في البيئة الطبيعية .

واسمحوا لي أن أختتم بالإدلاء ببعض التعليقات عن دور الأمم المتحدة ، وحقا دور المجتمع الدولي بأسره . إننا بحاجة إلى تعبئة جميع قوانا الطيبة من أجل كفالة وضع مسألة العجز في جدول الأعمال الدولي . وهذا ينطبق على منظومة الأمم المتحدة بأسرها ، والحكومات فرادى . والعمل الذي بدأه مؤتمر مونتريال مؤخرا سيساعدنا دونما شك كما أن مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي المقترح قد يتيح إمكانية تحقيق المزيد من التقدم .

ومن الأهمية الحيوية أن تعطى الأمم المتحدة في السنوات القادمة أيضا أولوية كبيرة للعمل من أجل تحسين الأحوال المعيشية للمعوقين . لقد استحدثنا الأدوات للقيام بذلك . وقد حان الوقت لاستخدامها الأكثر كثافة . وينبغي أن يتمثل دور الأمم المتحدة في رصد هذا العمل .

بعد عشر سنوات من الخبرة من حق المعوقين أن يطالبونا بإنشاء نظم تفيد عملنا المشترك لإيجاد مجتمع أكثر تقبلا وأكثر عطفا ، مجتمع للجميع .

السيدة شاهاني (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أشكركم على الفرصة لمخاطبة هذا الاجتماع الخاص للجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين بمناسبة انتهاء عقد الأمم المتحدة للمعوقين . ويسرني عظيم السرور

أن أبلغ الجمعية العامة باستجابة الفلبين للتحديات الواردة في برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ .

انقضى عقد كامل منذ أن أكد برنامج العمل العالمي على ضرورة أن يتضمن مفهوم حقوق الإنسان التسليم بالحق الاصيل لكل إنسان في المساواة - أي مساواة الرجال والنساء ، الشباب والمسنين ، والاشخاص ذوي القدرات البدنية والعقلية المتفاوتة - في إمكانية الوصول والفرص والحماية والرعاية .

واسمحوا لي أن أقول إنه كان من دواعي شرفي العظيم أن أكون ممثلا خاصا للامين العام خلال السنة الدولية للمعوقين في عام ١٩٨١ ، ومساعدا للامين العام للتنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية في الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٦ . وكان من حظي في ذلك الوقت أنني قمت بالتعاون مع معوقين بارزين وخبراء لامعين في موضوع العجز والبعض منهم موجود بيننا هنا اليوم ، وذلك في إعداد مشروع برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين الذي أفهم الآن أنه يعتبر الكتاب المقدس للمعوقين . وكانت هذه تجربة من أكثر التجارب إلهاما . وفي الحقيقة أن برنامج العمل العالمي اسهام أمثل يحق للامم المتحدة ودولها الاعضاء أن تفخر به .

إن السنوات من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٢ وفرت الإطار الزمني الذي يمكن فيه للحكومات والمنظمات في جميع أنحاء العالم أن تثبت صحة ورؤيا وخطط برنامج العمل العالمي . وقد شجعت جميع البلدان والوكالات والمجموعات والحركات على ممارسة إرادتها السياسية للتصدي للعديد من الهياكل الظالمة والعوائق التي تواجه حالات العجز . وشكلت تلك الفترة ، في واقع الامر ، دعوة ذات مغزى وتحديا لإحداث تغيير ذي مغزى .

اليوم إذ يشرف العقد على الانتهاء ، نجتمع مرة أخرى كجماعة لكي نطرح سؤالا بسيطا : ما الذي حققه هذا العقد ؟ يدرك وفد بلادي إدراكا حادا حقيقة تقصير العقد عن الوفاء بالتوقعات ، إلا أنه يبق معلما في مسيرة التعاون العالمي فيما يتعلق بالعجز . وفي هذا الصدد إن اجتماع مونتريال الذي انعقد مؤخرا وضمّ الوزراء المسؤولين عن مركز المعوقين يبشر بالخير لضمان توفر الارادة السياسية لدى البلدان من أجل تحقيق الرؤيا بحياة أفضل ، وبعيش كريم ومستقل للمعوقين .

ولدى تقييم عملنا بشأن حقوق العجز بعد عقد كامل من التاريخ والتغير الاجتماعي نقيّم ما أحرزناه من تقدم جماعي وفردي ومختلف التجارب المحددة التي واجهتنا بوصفنا أعضاء في هذه المنظمة . فاجتماعنا اليوم يعني أنه يتعين علينا تقييم أعمالنا الماضية وأن نقرّ بمكاسبنا . وهو يساعدنا على مواصلة التزامنا طويل الأجل ، بالنسبة لحقوق العجز ، بما يتعدى برنامج العمل للعقد ، وصولا إلى المستقبل ، إلى القرن الحادي والعشرين .

وتقريري بشأن الفلبين وبرنامجنا الوطني للعمل المتعلق بالعجز تقرير يتسم بالمثل بآمال جديدة ، ويستجيب للاجراءات التشريعية ووضع السياسة الايجابية ، كما تبين في الجهود الرامية لتشكيل شراكات عريضة مع قطاعات القاعدة الشعبية . لقد واجهنا تحديات هائلة وحققنا بعض المكاسب الكبيرة بالرغم من القلاقل والهزات الاجتماعية والطبيعية الكبيرة التي اجتاحت بلدنا - وهو أمر ربما لم يتعين على أية أمة أن تتحمله بنفس القدر الذي تحملته الفلبين - خلال العقد الماضي . فمع نهاية العقد ، يوجد في الفلبين ما يقدر ب ٦,٤ من ملايين الاشخاص من الفئات التي تعاني من حالات عجز متفاوتة ، يسكن معظمهم في المناطق الريفية ، وبعضهم يسكن في المراكز الحضرية .

والعجز ، حسب التعريف ، ينشأ عادة عن ظروف طبيعية أو مكتسبة لعاهات حسية أو جسدية أو عقلية . فحالات العجز البصري - أي العمى - من بين أعلى حالات العجز ، حيث يصل عدد المكفوفين إلى المليون تقريبا . ومن بين هؤلاء ٧٠ في المائة تزيد

أعمارهم على الخمسين ، ويعود سبب عماهم إلى إعتام عدسة العين ، وتم تصنيف ٦٠ في المائة بانهم يعانون طبيا من اعتلال . فنقص الفيتامين ـ الذي يُعرف بانه مشكلة من مشاكل الصحة العامة ـ سبب رئيسي من أسباب العمى لدى الاطفال . واعتلال حاسة السمع يؤشر على ٨٠٠ ٠٠٠ فلبيني آخر . إن حالات العجز الجسدي ، طبقا للاحصاءات الخاصة بطب العظام والمفاصل ، تصيب أكثر من مليون شخص . فالشلل والإصابات الاخرى المتعلقة بالاطراف السفلى والسلّ والمواجهات العسكرية التي يتخللها إطلاق نار والإصابات الناتجة عن حوادث المرور هي أسباب رئيسية من أسباب حالات العجز الجسدي . ويقدر أن الإعاقة الذهنية الناتجة عن حالات وراثية أو خلقية وصدمات الولادة وفي مجالات كثيرة الافتقار إلى اليود تشكل سببا رئيسيا من أسباب العجز . إن نقص اليود يؤشر على ١٨ مليون إنسان في المناطق الريفية ، مسهما في حالات التخلف العقلي ، وإعاقة النمو ، ومخاطر الولادة . ومن بين الذين يعانون من نقص اليود ، يعيش ٦٥ في المائة في المناطق الجبلية ، و ٦٠ في المائة منهم في أوساط النساء .

مسح عام أجري مؤخرا توصل إلى نتيجة مؤداها أن انتشار حالات العجز في ارجاء البلاد قد بلغ ٤,٦ في المائة ، مع تغشي ٥ في المائة من الحالات بين الاطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين سنة وثلاث سنوات . لقد ازدادت عموما حالات العجز في العقد الاخير بسبب عوامل الفقر المستوطن ، والآثار الناجمة عن حرب المتمردين ، وأخيرا الكوارث الطبيعية الفظيعة . إن آخر موجات الكوارث ، مثل ثوران بركان جبل بيناتوبو وتدفقات الطين المسماة "لاهار" فضلا عن الزلازل وأمواج المد ، أطلقت العنان لمعاناة لا مثيل لها للفلاحين ورجال القبائل وصيادي السمك والمجتمعات الفقيرة في أجزاء عديدة من الفلبين .

إن تخفيف الظلم الاجتماعي بأوجهه المختلفة ، والعواقب الوخيمة التي يخلفها الظلم على الصحة العقلية والجسدية للناس ، قد كانت على الدوام بندا مدرجا على جدول أعمال حكومة الفلبين ، وأصبحت بالتالي معيارها الذي يشير إلى التغيّر الاجتماعي . إن الاحداث التاريخية الهامة التي جرت مؤخرا كالثورة من أجل إقامة سلطة

الشعب في عام ١٩٨٦ ، واعتماد دستور ١٩٨٧ ، والانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢ ، جميعها تصل إلى مستوى التأكيدات الملموسة على الامل المتاح للمعوقين . ففيما يتجاوز مجرد الإعلان عن الإيمان بكرامة الإنسان ، والاعتراف بالتعهدات والحقوق المتساوية في النهوض بظروف حياتية أفضل ، رافق أعمال الحكومة قيام شراكة ذات قاعدة عريضة وارتباطات دولية في هذه الحملة التي استمرت عقدا لإحقاق حقوق الإنسان للمعوقين .

لقد استجابت الفلبين لتحديات عقد المعوقين استجابة هيكلية رائعة ، وصفت بانها فريدة في أحيان كثيرة . واسمحوا لي بتقديم بعض الامثلة . أولا ، ربما كانت الفلبين البلد الوحيد الذي وضع ، كجزء من دستوره ، حكما يشترط حماية المعوقين وتعيين أحد أعضاء البرلمان لتمثيل مصالح ومنظمات الاشخاص الذين يعانون من العجز . ثانيا ، قام الكونغرس الفلبيني بوضع وثيقة عظمى خاصة بحقوق المعوقين ، تفرض عقوبات كبيرة على من يمارس تمييزا ضد المعوقين . ثالثا ، تمّ انشاء مجلس وطني خاص بالإعاقة يتولى الإشراف على الاعمال المتعلقة بحقوق العجز وهذا المجلس يمثل مؤسسة مشتركة بين الحكومة والمنظمات العاملة في مجال الإعاقة . رابعا ، قامت الفلبين في عام ١٩٨٣ فور الإعلان عن عقد الامم المتحدة للمعوقين بسنّ قانون خاص بحق الدخول إلى الاماكن العامة يُلزم بتأمين وسائل الوصول للمعوقين إلى المباني ويقدم حوافز ضريبية لأرباب العمل وأصحاب المصانع الذين يوظفون أشخاصا معاقين في مصانعهم .

وفي مجال التشريع ، إن محور الجهود التي تبذلها الفلبين لحماية وتعزيز مصالح الذين يعانون من عجز قد تمثل في القانون الجمهوري ٧٢٧٧ ، الذي سُنّ في آذار/مارس ١٩٩٢ . وهذا القانون - الذي أشير إليه باعتباره الوثيقة العظمى الخاصة بحقوق العجز - ينص على القيام بعمليات لإعادة التأهيل ، والاعتماد الذاتي والتطوير الذاتي للذين يعانون من حالات عجز وذلك لتمكينهم من الاندماج في الحياة العامة للمجتمع الفلبيني .

يعترف حكم مميز وارد في دستور الفلبين لعام ١٩٨٧ بمحنة الاشخاص المعوقين وحقوقهم . ينص الحكم على :

"إن الدولة ستنشئ وكالة خاصة بالمعوقين بغية دمجهم في الحياة العامة للمجتمع" .

ومن ثم أنشئ المجلس الوطني لرعاية المعوقين بصفته محفلا استشاريا شاملا ومركزا لاتخاذ الاجراءات الخاصة بحقوق المعوقين .

في عام ١٩٨٣ قام الكونغرس الفلبيني بسّن القانون الجمهوري ٣٤٤ - وهو قانون خاص بحرية الوصول إلى الاماكن العامة ينص على توفير باحات خاصة لوقوف السيارات ، وإنشاء سلالم للمعوقين على المداخل والادراج ، وتثبيت مقابض في المراحيض العامة وغيرها من الوسائط لمساعدة الاشخاص المعوقين .

في العام الماضي صادقت الفلبين على اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٥٩ المتعلقة بإعادة التأهيل المهني وتوظيف المعوقين . وبموجب هذه الاتفاقية تلتزم الفلبين نفسها باتفاق تابع لمنظمة العمل الدولية يقضي بمنح المعوقين الفلبينيين فرص إعادة تأهيل مهنية واجتماعية . وبمصادقة الكونغرس الفلبيني على الاتفاقية ، بإمكان الفلبين أن تقول بأن من حقها شرف كونها البلد الآسيوي الثاني - بعد الصين - الذي يعرب عن التزامه بمساعدة المعوقين على أن يعيشوا حياة مجدية ومنتجة .

إننا نعترف بأن التشريع الخاص بالمعوقين ، إذا ما ترك دون تنفيذ ، يبقى مجرد حبر على ورق . وفي عدد كبير من الميادين تفتقر بلداننا مثل الفلبين إلى الموارد الضرورية لتنفيذ هذا التشريع بحذافيره ، إلا أن حكومة الفلبين الحالية ملتزمة بمساعدة المعوقين على مساعدة أنفسهم وبإعدادهم لاستغلال الفرص المتساوية مع زملائهم في المواطنة من ذوي الاجسام القادرة .

وانتقل الآن الى القطاع الخاص ، الذي يضطلع بدور قيم كشريك في برنامج العمل الوطني للاشخاص المعوقين في الفلبين . وان طيف المجموعات غير الحكومية ذات الاساس المجتمعي في المشاريع الفعالة مع أجهزة الحكومة الوطنية والاقليمية والمحلية لم يسبق له مثيل ورائع بالفعل . وبصورة عامة ، وبروح مساعدة الذات المتبادلة ، تشارك حوالي ٦٠٠ منظمة خيرية بطريقة أو بأخرى في مسائل العجز وحوالي ١٠٠ منظمة غير حكومية تشارك مباشرة في مشاريع وبرامج إعادة التاهيل .

وفيما يتعلق بالتدريب الوظيفي يجري تنفيذ نهج محلي في الرعاية الصحية لخدمات الوقاية وإعادة التاهيل في حوالي ٩١ في المائة مما يقرب من ٠٠٠ ٣٧ قرية فلبينية ، أو "بارانغاي" . كما استطاعت الحكومة أن تضع حوالي مليون برنامج ونشاط للرعاية الصحية الاولية ، وأن تدرب أكثر من مليون عامل في الميدان الصحي خلال الفترة من ١٩٨٢ الى ١٩٨٦ . وقد أدت حملة للإعلام والتثقيف على نطاق واسع الى إيجاد تفهم أفضل لمسائل العجز .

وإن ما تقرب من ٢٧ حلقة عمل للتدريب الوظيفي ، أقيمت في مناطق مختلفة من البلاد ، تشكل جزءا من برنامج تدريب وتوظيف الاشخاص المعوقين ، وتقوم وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية ، وكذلك المنظمات المدنية أو الخاصة أو الدينية ، بادارتها والإشراف عليها . وقد انشئت وكالة رئيسية ، تسمى المركز الوطني لإعادة التاهيل المهني ، لها ثلاثة فروع رئيسية ، من أجل توفير التدريب للاشخاص المصابين بأوجه عجز . ويجري تنفيذ برامج للتدريب القيادي في إطار برنامج الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وإن فرص تطوير الموارد البشرية تتاح باستمرار ، بعقد اجتماعات وحلقات عمل عن إعادة التاهيل النفسي والاجتماعي ، والاعتلال السمعي ، وإنتاج الادوات المساعدة التقنية المناسبة واستخدامها وبرامج أخرى لتحسين الذات .

وكان تعاون المنظمات الحكومية وغير الحكومية مثمرا للغاية أيضا في الميدان التشريعي . فمجموعات الاشخاص المعوقين لهم ممثل رسمي في كونغرس أو برلمان الفلبين ، ويجرون بشكل منتظم دورات "للتفكير" مع قادة منظمات الاشخاص المعوقين

لتقديم مدخلات تهمهم في التدابير التشريعية . وقد استطاعت الحكومة ، عن طريق تشجيع المنظمات والحركات الشعبية المعنية بالعجز أن تفوض قطاعات فعالة بمناقشة مسائل العجز والتخطيط لها والعمل بتضافر مع الحكومة ، مما جعل هذا العقد حقا عقدا مجديا ومثمرا للفلبين ولمواطنيها الذين يعانون من أوجه العجز .

لقد وضعت الفلبين جدول أعمالها بشأن العجز ، ويبشر برنامج العمل الوطني بحقبة جديدة بالنسبة لشواغل العجز ، وهو البرنامج الذي حقق درجة كبيرة من البروز والنجاح في تحقيق بعض أهداف برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين .

وبالنسبة للروابط الدولية ، أقامت الفلبين صلات قوية بالوكالات الدولية ، مثل الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وما الى ذلك . وفي اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة لا تزال الفلبين لعدة سنوات تقوم بدور طليعي في تقديم مشروع القرار المعني بالاشخاص المعوقين . وفي الدورة المضمونية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٢ اتخذت الفلبين مرة أخرى المبادرة في اتخاذ مقرر لاستمرار صندوق الامم المتحدة للتبرعات لحالات العجز الى ما بعد ضرورات العقد .

ويجري وفد الفلبين للدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة مشاورات مكثفة ، لا مع الوفود الاخرى فحسب بل أيضا مع المنظمات الدولية للاشخاص المعوقين الممثلة هنا اليوم ، حول مشروع قرار جديد سيقدم الى اللجنة الثالثة . ونأمل أن يحظى مشروع القرار هذا بتأييد إجماعي .

إن وفد الفلبين يقترح بتقديمه مشروع القرار هذا أن يبين حقا تطلعات وأولويات الاشخاص المعوقين ، بالاقتران بأهداف محددة ومرسومة بصورة حسنة وبانطباق عالمي ، وأنه يجب الاستمرار في تشجيع توفير الوقاية من العجز وإعادة تأهيل المصابين به كهدف رئيسي لبرنامج عمل الامم المتحدة المتعلق بالمعوقين .

وإن الندوة الوطنية للمبادرة الدولية للحد من إصابات العجز التي يرعاها برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية ، والتي عقدت في مانيلا في آب/اغسطس ١٩٩٢ ، أوصت بأن تكون هناك

أولوية عملية للسنوات العشر القادمة للتقليل بنسبة الثلث من الاسباب الرئيسية للعجز التي ذكرتها من قبل .

ويسّلم تقرير الامين العام بالصلات الوثيقة بين العجز والواقع الاجتماعي . فحتى في البلدان النامية ، حيث يتخذ الوفاء بالاحتياجات الاساسية مكان الاولوية ، ينبغي للحكومات الحساسة ، مثل حكومة الفلبين ، أن تراعي بجدية أكبر مصالح سكانها أو احتياجاتهم الخاصة عند وضع البرامج الوطنية للقرن المقبل .

وفي رأينا ينبغي للبرامج الوطنية أن تعالج المسائل الاساسية التالية : أولا ، الحاجة الى بيانات دقيقة عن السكان المصابين بالعجز في أي بلد كاساس لوضع السياسة وللتدخلات المستندة الى البرامج ؛ ثانيا ، قلة العاملين في مجالي الطب والصحة في الريف لخدمة الاغلبية من السكان المعوقين ؛ ثالثا ، الحاجة الى تحسين واستخدام موارد القطاعات الحكومية وغير الحكومية على أفضل وجه في أي بلد معني .

وفي رأينا ينبغي للبرامج الوطنية أن تولي اهتماما خاصا للمجموعات الهشة بوجه خاص . فالمعوقات من النساء قد يتعرضن لضرر أو تمييز مضاعف بسبب جنسهن وأوجه عجزهن . وثمة حاجة ملحة بشكل خاص الى الحيلولة دون إصابة الاطفال الصغار في البلدان الفقيرة باوجه العجز الجسدي والعقلي نتيجة لسوء التغذية . ويحتاج المعوقين في مناطق الصراع أو الاضطراب العسكري ، أو في المناطق المتضررة بكوارث طبيعية الى مساعدة فورية . والقائمة طويلة .

ويشمل أي برنامج وطني له مغزاه ثلاثة مكونات للعمل أكد عليها برنامج العمل العالمي : الوقاية ، وإعادة التاهيل والمساواة في الفرص . وينبغي أن يكون شاملا ومتماسكا ، وينبغي أن يرمي الى تحسين نوعية الحياة للسكان المصابين بحالات عجز .

وعلى المستوى الإقليمي إن وفد الفلبين ، إذ يستلهم إعلان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للعقد الثاني للمعوقين ، سيدرس إمكانية جعل شواغل المعوقين في إقليم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مجالا للتعاون بين أعضاء الرابطة - أي بروني وماليزيا واندونيسيا وتايلندا وسنغافورة والفلبين .

ويحدو وفد بلادي أيضا وطيد الأمل في أن تجد شواغل المعوقين أولوية في السنوات المقبلة في الكثير من المؤتمرات الدولية التي ستعقد قريبا ، مثل المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في عام ١٩٩٣ ، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ ، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ ، والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥ ، وكذلك خلال السنة الدولية للأسرة في عام ١٩٩٤ .

ويحدونا أيضا أمل وطيد في أن تولى شواغل وآمال المعوقين الاهتمام والاولوية في المناقشة الحالية بشأن إعادة هيكلة الامم المتحدة ، في ضوء رغبة الدول الاعضاء والامين العام في تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعمل الامم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك في مجال التنمية المستدامة .

لا يمكن لحكومة أن تعالج مسائل مثل تلك المسائل المتعلقة بالمعوقين إلا إذا كانت ذات إرادة سياسية ثابتة ، مثل حكومتنا الجديدة تحت رئاسة الرئيس فيدل ف. راموس . وقيام أي حكومة وطنية بخدمة شعبها كله بطريقة عادلة ومنصفة ، حتى خلال الظروف الصعبة ، إنما يوضح قوتها والتزامها .

وفي الختام ينبغي ألا نشعر براحة البال إلا إذا شعرنا بأننا بذلنا كل ما في وسعنا لمساعدة المعوقين في حقهم في أن ينموا ، وحقهم في أن يتقدموا ، وحقهم في أن يعيشوا في كرامة ومساواة ومشاركة كاملة .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتعلق ببرنامجنا المؤقت للإجتماعات العامة ، أود أن أبلغ الاعضاء بأن الجمعية ستجري يوم الاثنين الموافق ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ويوم الثلاثاء الموافق ٣ تشرين الثاني/نوفمبر المناقشة بشأن البند ٧٩ من جدول الاعمال "تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية" .

ولذلك فإن قائمة المتكلمين بشأن هذا البند مفتوحة الآن .

البند ٩٣ من جدول الاعمال (تابع)

التنمية الاجتماعية : (أ) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والاسرة

اختتام عقد الامم المتحدة للمعوقين

'١' تقرير الامين العام (A/47/415)

'٢' مشروع قرار (A/47/L.4)

السيدة غوندوي (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، من دواعي سروري أن أهنئكم نيابة عن الوفد الملاوي بمناسبة إنتخابكم لمنصبكم السامي . وأؤكد لكم تأييدنا وأنتم توجهون مداولات الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بالمعوقين .

إن الحكومة الملاوية تعلق أهمية كبيرة على المسائل المتصلة برفاهية المعوقين ، وهذا يدلل عليه أن رئيسي لمدى الحياة نغوازي دكتور ح . كموزو باندا هو الوزير المسؤول عن شؤون المعوقين . ولذلك فإننا نرحب بمناقشة المسائل المتعلقة بالمعوقين في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة ونقدرها .

إننا إذ نحتفل بنهاية عقد الامم المتحدة للمعوقين ، نرى أن السنوات العشر الماضية أدخلت فروقا هامة على حياة المعوقين في ملاوي . ونعتقد أن هذا النجاح يرجع أولا وبشكل جزئي الى السنة الدولية للمعوقين لعام ١٩٨١ والتقيد بالعقد نفسه .

في عام ١٩٨٦ قررت الحكومة الملاوية أن تتقيد بعقد الامم المتحدة للمعوقين ، وشكلنا لجنة وطنية لمراقبة تنفيذ أنشطة هذا العقد . ووضعت اللجنة خطة عمل وطنية درست بعناية استراتيجيات عمل إيجابي تتعلق بالإحتياجات الطبية والاجتماعية والمهنية والتشغيلية والتدريبية للأفراد ذوي العاهات . وكان الهدف الرئيسي من تلك الخطة ضمان مساواة الفرص والمشاركة الكاملة للاشخاص المعوقين . وقبل تلك الاحداث ، كان لدينا بالفعل برنامج لمساعدة المعوقين ؛ والفرق الذي أدخلته السنة الدولية للمعوقين وعقد المعوقين هو أنهما أضافا حياة جديدة ودفعة جديدة الى هذا البرنامج المستمر من أجل المعوقين في ملاوي .

ونتيجة لخطة العمل هذه أصبحت ملاوي الآن قادرة على الوصول الى ٣٦١ ٩ معوقا في عامين ، من إجمالي عدد السكان المعوقين الذي يبلغ ٠٠٠ ١٩٠ بالمقارنة بـ ٤٠٠ فرد كانوا يُساعدون كل عام في أواخر السبعينيات . ومن المتوقع أن يستمر هذا التقدم بتوسيع نطاق برنامج إعادة التأهيل ذي القاعدة الجماهيرية . إن ذلك البرنامج يبشر بخير كثير . واستراتيجية الحكومة الكبرى الآن هي الوصول الى غالبية المعوقين الموجودين في المناطق الريفية . إن المساعدة المقدمة الى المعوقين تضمنت وضع

٦٢٤ ١ طفلا معوقا في مدارس في ستة أقاليم في البلاد ، وتقديم الرعاية الطبية وشبه الطبية الى ١٧٨ ٣ شخصا وتوفير المهارات المهنية الى ٥٢٠ ١ شخصا .

إن برنامج إعادة التأهيل ذا القاعدة الجماهيرية بُذل فيه مجهود كبير لتحديد وشمول أكبر عدد ممكن من النساء المعوقات . وهكذا كان من بين المعوقين المحددين في ستة أقاليم رائدة ويبلغ عددهم ٣٦١ ٩ ، ١١٥ ٣ امرأة . وهذا يختلف تماما عن التجارب السابقة ، حيث كانت المرأة تمثل أقل من ٤ في المائة من المعوقين الذين يتلقون المساعدة .

وفي إجراء آخر لتنفيذ عقد الامم المتحدة للمعوقين ، ساعدت الحكومة الملاوية بشكل مباشر في تشكيل جمعية المعوقين الوطنية في ملاوي عام ١٩٩٠ . ومقاصد وأهداف الجمعية هي أساسا تمكين المعوقين أنفسهم من تعزيز رفاهية الافراد ذوي العاهات . وهذه الجمعية منظمة الآن بالكامل على نطاق وطني وتعترف بها الحكومة وسائر المنظمات باعتبارها ممثلة للافراد ذوي العاهات في ملاوي . لقد عبأت المعوقين في جميع أنحاء البلاد ، وهي تمثل إحتياجاتهم وشواغلهم بشأن الامور التي تؤثر على رفاهية المعوقين . ونعتبر هذا الإنجاز نتيجة كبرى للانشطة التي اضطلع بها البلد خلال عقد الامم المتحدة للمعوقين* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مايورغا كورتيس (نيكاراغوا) .

تضطلع حكومتي بنشاط ، استنادا الى سياسة راسخة تنتهجها ، بالنهوض بادماج المعوقين في الاتجاه السائد لانشطة التنمية عن طريق تعزيز حقوق المعوقين . فنظرا لما يتعرض له المعوقين من إجحاف وتحيز من الضروري أن نضمن بالوسائل القانونية وغيرها من الوسائل عدم المساس بحقوقهم .

إنني أسرد هذه الامثلة لكي أبين أننا في ملاوي قد استفدنا حقا بقدر كبير من عقد الامم المتحدة للمعوقين . إلا أننا سنقترف خطأ كبيرا إذا ما اكتفينا بهذه المنجزات التي أشرت اليها للتو .

هناك شوط طويل علينا أن نقطعه . لقد ذكرت لتوي أن هناك ما يناهز ١٩٠ الف معوق في ملاوي . ولا تكاد البرامج والانشطة التي تنفذ حاليا تشمل ١٠ في المائة من هذا العدد . ونحن نواجه ضغوطا كبيرة في عدد من المجالات ، بما فيها الموارد المالية والبشرية والمهارات الفنية . وهذا هو المجال الذي يمكن أن نعول فيه على المساعدة الدولية . ولذلك ، فإننا نؤيد تاييدا راسخا الرأي القائل بضرورة أن تواصل الامم المتحدة برنامجها المتعلق بحالات العجز . وفي ملاوي ، تعتزم الحكومة توسيع برنامج اعادة التاهيل المحلي من المقاطعات الست التي ينفذ فيها حاليا ليشمل كل مقاطعات البلد الـ ٢٤ .

إننا بحاجة الى مواصلة أنشطة عقد الامم المتحدة للمعوقين . وبالتالي ، نحث على تعزيز هذه الانشطة النبيلة الجارية وعلى زيادة التعاون الدولي في المجال المتعلق بحالات العجز . لقد استفادت حكومتي بقدر كبير من هذا التعاون الدولي الذي لم تقدمه وكالات الامم المتحدة مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة العمل الدولية فحسب بل أيضا عدد من الهيئات غير الحكومية مثل بعثة كريستوفر بليندن من المانيا ، وبيت ترست وجمعية الكومنولث الملكية للمكفوفين ضمن هيئات عديدة أخرى . واستفدنا أيضا من تعاون الجهات المانحة والحكومات على الصعيد الثنائي . وتعتقد حكومة ملاوي أن هذا التعاون حيوي وينبغي له أن يستمر ، وخاصة عن طريق تقديم مزيد من المساعدة في المجالين المالي والفني .

وأود أن أسترعي الانتباه الى ضرورة التأكيد على الوقاية من الاصابة بحالات العجز . نحن نعلم أن بعض حالات العجز يمكن تحاشيها باعتماد وسائل بسيطة مثل تحسين أحوال المعيشة لسكان الريف والحيلولة دون وقوع الحوادث وغير ذلك . وهناك أمثلة دامغة على ذلك في الاجراءات الدولية التي أدت الى القضاء على أمراض تؤدي الى العجز مثل الحصبة والجذام وشلل الاطفال . ونحث على مواصلة الجهود الدولية في هذا الصدد لانها ستعود بالنفع على العديد من أفراد شعبنا على المدى الطويل . وستتعاون حكومتي في هذا العمل انطلاقا من اعتقادنا بأن مستقبل شعبنا يتوقف على هذا التعاون .

أخيرا ، ردا على التساؤل حول السبيل الذي سنسلكه ، يود وفدي أن يؤيد المبادرات التي طرحت في الاجتماع الوزاري في مونتريال المعني بحالة المعوقين والذي تشرفنا بحضوره . وستكفل اللجنة الوزارية المقترحة مواصلة أنشطة العقد ونيلها لاقصى قدر من الاهتمام السياسي . كما نود أن نؤيد الرأي القائل بضرورة التنسيق بين هذه الانشطة وبرنامج منظومة الامم المتحدة .

السيد سوبينو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ كلمتي بالاعراب عن تقدير وفدي للامين العام لبيانه الوافي والشامل حول مسألة المعوقين وللتقرير الذي قدمه (A/47/415) . واسمحوا لي أن أقول أن عقد هذه الجلسات العامة احتفالا بنهاية عقد الامم المتحدة للمعوقين - ١٩٨٣ - ١٩٩٢ - أمر يبعث على التشجيع . ومن الجوهري أن نلفت الانتباه الاكبر الى آمال واحتياجات المعوقين لكي نتمكن من مواصلة عملنا للوفاء بتطلعاتهم .

إلا أن سعينا الواجب الى تحقيق مشاركة المعوقين الكاملة في الانشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا يعود عليهم وحدهم بالنفع . ففي صالح المجتمع كله أن نحمي مصالح المجموعات الضعيفة فيه وأن نحترم كرامة الشعب بأسره وما يمكن أن يقدمه من اسهام . وفي هذا الصدد ، أكد مؤتمر القمة العاشر لبلدان حركة عدم الانحياز على :

"حق الانسان الاساسي في التنمية والتقدم الاجتماعي والمشاركة الكاملة للجميع لخدمة مصير البشرية المشترك" .

إن مشاركة المرء أو اتاحة الفرصة له لتحقيق تطلعاته حق يجب التمتع به إذا اردنا أن يكون للانشطة الانمائية مغزى حقيقي .

وبانتهاء مدة العقد يجب أن نسعى سعيا حثيثا من أجل تحقيق أهداف برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين . وهذه المناسبة تتيح لنا الفرصة للتفكير في ما حققناه من أهداف خلال العقد ، والأهداف التي فشلنا في تحقيقها وما ينبغي لنا أن نفعله الآن . ويوفر لنا تقرير الأمين العام نقطة انطلاق حسنة . إنني أوافق على أن العقد وضع الاسس لتطوير السياسات والبرامج والخدمات . وعلى الرغم من عدم وجود لائحة قوية على تحسن ظروف المعوقين خلال العشر سنوات الماضية ، فإنني أعتقد أننا أحرزنا بعض التقدم نتيجة لهذا العقد .

وعلى الرغم من أن الصعوبات والعقبات لا تزال تمنع المعوقين في جميع أنحاء العالم من المشاركة الكاملة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية فقد حققنا خلال السنوات الـ ١٠ الماضية وعيا أكبر بأوجه الظلم وأصبحنا أكثر حساسية إزاء احتياجات زملائنا المواطنين . بيد أن العقد لن يحقق النجاح المنشود إذا عجزنا أو رغبنا عن تحويل هذا الوعي الى عمل بناء وعن اكتشاف الطرق والوسائل لتحقيق المشاركة الكاملة بكل ما تتضمنه هذه المشاركة . وقد قدم الأمين العام في تقريره بضع توصيات من الجدير النظر فيها . ويجب أن نتحرك الى الأمام وأن نبدأ في تنفيذ برامج مضمونية تفيد على نحو مباشر المعوقين وبصفة خاصة المعوقين في البلدان النامية .

وفي هذا الصدد يجب ألا تعزل جهودنا الرامية الى تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمعوقين عن أنشطتنا التنموية الوطنية الشاملة ولن تكون هذه المهمة سهلة على البلدان النامية . ففي هذه البلدان يوجد العدد الأكبر من المعوقين في العالم والكثير من تلك البلدان تتحمل فعلا أعباء ضخمة وتكافح من أجل توفير الاحتياجات الاساسية لسكانها الذين يعيشون غالبا في فقر مدقع . ولئن كان من الضروري تعبئة جميع الموارد الانسانية للتنمية الوطنية فإن الانشغال الكامل بالمشكلات الضخمة التي تواجه البلدان النامية يجعل عملية ادماج المعوقين في تلك البلدان أكثر صعوبة .

ففي البلدان النامية ، مثل اندونيسيا ، تشمل العقبات التي تعترض سبيل تحسين ظروف المعوقين ليس فقط الاعداد الكبيرة من الاشخاص المصابين بحالات عجز ولكن

أيضا قيود الاتصالات والنقل والظروف الاجتماعية والاقتصادية غير المؤاتية والاحتياجات المتنافسة . غير أن التقدم الذي أحرز على الرغم من هذه الظروف يدفعنا الى التفاؤل . ومن المؤكد أنه إذا تحسنت الحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في البلدان النامية عن طريق وسائل مثل تخفيف عبء الدين الخارجي ونقل التكنولوجيا فإننا نتوقع أيضا حدوث تحسن في حالة المعوقين في تلك البلدان .

وفي السنوات الأخيرة على سبيل المثال يمثل تحقيق تحصين الاطفال على المستوى العالمي تقدما هاما في مجال الوقاية . وبالمثل إن اجراء البلدان النامية لتحسينات اضافية في مجالات توفير المياة النقية والاسكان والصحة العامة وامكانية الحصول على الرعاية الصحية الأولية وبصفة خاصة للأم والطفل سيؤدي في اعتقادي الى تحقيق فوائد هامة تنشأ عن التدابير الوقائية . وفي مجال الفعالية بالقياس الى التكاليف ، وفي المجال الاخلاقي أيضا تشغل الوقاية مركز الصدارة وتحتاج الى مزيد من التأكيد . والوقاية أيضا أحد الاهداف الرئيسية لبرنامج العمل العالمي .

وفي هذا الصدد ، وافق اجتماع القمة العاشر لحركة عدم الانحياز على أن يعقد اجتماع لوزراء الصحة لوضع برامج للتعاون لتعزيز الرعاية الصحية الاولية ولجعلها متاحة للجميع . وإذا ما تمكنا من تنفيذ أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ، التي أعرب عنها مؤتمر القمة ، فإننا بذلك سنحقق أيضا تقدما ملحوظا في أهداف العقد .

وفي اندونيسيا تحقق تحصين جميع الاطفال وتبذل الحكومة جهدا كبيرا لتوفير الرعاية الصحية الاولية في أشد مناطق البلد بُعدا . والواقع أن نظامنا لتقديم الخدمات المعروف باسم بوسياندو أو الخدمات الصحية المتكاملة حصل على جائزة موريس بات من منظمة الامم المتحدة للطفولة ، وعلى جائزة ساساكاوا الصحية من منظمة الصحة العالمية . وعن طريق التخطيط التدريجي والبرمجة السليمة اتخذنا تدابير كفؤة وفعالة للنهوض بالرفاة الاجتماعي للمعوقين وحققنا نجاحا ملحوظا .

وبالاضافة الى ذلك ، إبان فترة خطتي التنمية الوطنية الرابعة والخامسة من عام ١٩٨٤ الى عام ١٩٩٤ بذل جهد كبير لادماج جوانب برنامج العمل العالمي في برامجنا

الخاصة بالتنمية الوطنية الشاملة . ونتيجة لذلك أحرز تحسن في الهياكل الاساسية وفي تقديم خدمات اعادة التاهيل وفي تطوير وترقية مرافق اعادة التاهيل . وأصبحت وحدات العاملين ووحدات التشغيل ، بما في ذلك وحدات اعادة التاهيل المتنقلة الموجودة في المقاطعات ، متاحة للجميع . ومع ذلك فلئن كنا الآن قادرين على توفير الخدمات لعدد أكبر من المواطنين ، فلا يزال عدد كبير من الصعوبات يواجهنا ولا يزال قدر كبير من العمل يتعين الاضطلاع به .

وفي الوقت الحالي إن الخدمات المتاحة للمعوقين توفرها المصادر المؤسسية وغير المؤسسية ، بيد أن الخدمات التي توفرها المصادر المؤسسية لا تصل إلا الى حوالي ٣٠ في المائة من المستهدفين وفي نفس الوقت يبدو أن الخدمات غير المؤسسية أكثر كفاية وبالاضافة الى ذلك فإن مساهمة المنظمات غير الحكومية خلال العقد الماضي حققت نتائج تبعث على التشجيع .

وفي مجال العمل التشريعي ، فنحن الآن بصدد اعتماد عدد من الانظمة التي يمكن أن توفر زخما أكبر لتحسين الرفاه الاجتماعي للمعوقين في اندونيسيا . هذه الانظمة تتعلق بمجالات العمالة وتعيين الوظيفة المناسبة وامكانية الوصول والامن الاجتماعي وتنسيق الانشطة لخدمة المعوقين .

اسمحوا لي بأن اختتم بياني بتاكيد عزم اندونيسيا على مواصلة التصدي بفعالية للمسائل التي تشغل مجتمع المعوقين . ولئن كان تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية بأكملها لجميع أفراد الشعب يجعلنا نتوقع المزيد من الاسهامات والمنافع . فإنه يتعين علينا أن نواصل تنفيذ تلك البرامج في حدود قدرتنا الحالية . إن هذا عادل ومنصف وهو قبل كل شيء التزام من الدولة بأن تحمي شعبها وبأن تسهم في رفاهه ، وبصفة خاصة للجماعات سريعة التاثر . وعندما يعقد المجتمع الدولي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سينظر في الابعاد المتعددة الجوانب للتنمية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي ، ستتاح لنا فرصة أخرى للتفكير في الطريق الذي نسلكه لتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين . وبإصرارنا وقدرتنا المشتركين ليكن ذلك الاتجاه ايجابيا وبناء .

السيد مايكوك (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسر وفد بربادوس أن يشارك في هذه الاجتماعات الخاصة للاحتفال بنهاية عقد الامم المتحدة للمعوقين . وتتشرف حكومة بربادوس بأن ترحب بهذه المناسبة في وفدها بالسيد كارمن سمول ممثل المنظمة الوطنية للمعوقين في بربادوس . وعلى الرغم من أن السيد سمول معوق بصريا فقد خدم بربادوس باقتدار عدة سنوات في ميدان الاتصالات . إن اسهامه البارز يشهد على أن الاشخاص المصابين بحالات العجز يمكن أن يدمجوا في المجتمع إذا أتيحت الفرصة لهم .

تعلق بربادوس أهمية عظمى على أهداف العقد ، التي تنص على تطوير سياسات وبرامج وخدمات تستهدف خلق فرص متكافئة للأشخاص المصابين بحالات عجز للمشاركة التامة في جميع قطاعات المجتمع . إن بربادوس تسلم بالاسهامات البارزة التي قدمها المعوقون للاعمال الفنية والترفيهية والالعاب الرياضية وغيرها من مجالات المساعي البشرية . إنهم فعلا مصدر إلهام عظيم لنا جميعا .

إن التقدم البطيء في تنفيذ أهداف العقد وتوجيهات تالين تعود الى بضعة عوامل . فالبيانات الاخيرة في ميدان التنمية الاجتماعية تشير الى أن عدد المعوقين قد ازداد على مدى العقد . إن ٦ الى ١٠ في المائة من سكان العالم - أي حوالي ٥٠٠ مليون شخص - عُينوا بأنهم يعانون من عجز واحد أو أكثر . ويقدر بأن ٣٠٠ مليون منهم يعيشون في بلدان نامية وبأن ١ في المائة فقط منهم يحصلون على الخدمات الصحية والتعليمية الاساسية والخدمات التصحاحية الكافية .

إن هذه العوامل ، بالاضافة الى الظروف الاقتصادية الصعبة التي عانت منها بلدان نامية عديدة في الثمانينات ، ستزيد من سوء محنة المعوقين في البلدان النامية ما لم ينفذ برنامج طويل الاجل للتعاون الاقتصادي الدولي لتحسين أحوالهم .

إن حكومات بربادوس المتعاقبة أعطت على الدوام في ميزانياتها الوطنية الاولوية لتنمية الموارد البشرية . إن التزام الحكومة بجعل الناس مركز التنمية أعيد التاكيد عليها في خطة التنمية لفترة ١٩٨٨-١٩٩٢ ، بتعهدها بأن :

"تحقيق القدرة الوظيفية القصوى للفرد هو الهدف المنشود الذي من حق جميع الافراد أن ينعموا به" .

وبربادوس ، التي أيدت القرارات الخاصة ببرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين وبعقد الامم المتحدة للمعوقين ، ناضلت لضمان تحقيق أهداف تعزيز التدابير الفعالة للوقاية من التعوق ، وإعادة التاهيل ، ودمج المعوقين في المجتمع ، أثناء العقد . وفي هذا السياق ، ما فتئت الحكومة تتعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بتقييم التقدم المحرز وبإعادة صياغة الاستراتيجيات والاهداف بغية التمكن من التلبية الواجبة لاحتياجات المعوقين .

وقد نظمت الوكالات والمنظمات الحكومية ، مثل مجلس المعوقين ، ومنظمة بربادوس الوطنية المعنية بالمعوقين وآبائهم للمقعدين ، حلقات دراسية للآباء والمعلمين والمهنيين في هذا الميدان والشعب بصورة عامة . وقد جرى التركيز في هذه الحلقات الدراسية على الاطفال والبالغين على حد سواء . وفي هذا الصدد ، تدين حكومة بربادوس بالإمتنان للمساعدة التي قدمها شركاء الامريكتين ، ورابطة منطقة البحر الكاريبي لإعادة تاهيل المعوقين ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة .

إن الهدف الرئيسي لهذه الحلقات الدراسية هو تغيير مواقف الجمهور إزاء الاشخاص المصابين بحالات عجز . وتعزز الحلقات أيضا المناقشة بشأن تطوير مناهج دراسية تستهدف تناول مختلف احتياجات الطلاب المصابين بحالات عجز والنهوض بمفهوم إلحاق الطلاب المصابين بحالات عجز ببرامج للطلاب غير المعوقين . وبالتالي ، فإنها كانت مفيدة في تحديد مشاكل خاصة ، وفي استعراض وتقييم الخدمات الموجودة ، وتحديد إجراءات للمستقبل . وقد أصبحت وسائط الإتصال تهتم بالموضوع وأبرزت الانجازات التي حققها المعوقون ، من أطفال وبالغين على حد سواء ، وتساعد في النهوض بالانشطة الرياضية ، مثل الالعاب الاوليمبية الخاصة .

في الجزء الاول من العقد بذلت محاولات لإيجاد عمل للمعوقين في القطاعين الخاص والعام على حد سواء ، وكان من الصعب مواصلة تلك المحاولات . بيد أننا نشعر بالسرور الآن بوجود عدد من المعوقين الذين يكسبون عيشهم ، وعلى وجه الخصوص عن طريق العمل للحساب الخاص . كما أن لورش العمل في ظروف هينة ، مثل ورشة المكفوفين وورشة إعادة التاهيل في مستشفى الامراض النفسية ، توفر بيئة للعلاج ووسيلة لكسب الدخل . كما سلمت الحكومة بالحاجة الى ضمان وصول المعوقين الى المباني ، مع انها لم تتمكن إلا من توفير الوصول الى المباني التي شيّدت حديثا .

من مجالات السعي الاخرى للحكومة توفير منح للمعوقين من خلال خطة التامين الوطني وبرنامج المساعدة الوطني . كما وفرت مساعدة عينية لتيسير امتلاك المعدات والادوات المساعدة الضرورية . كما أن المنظمات الخيرية ، مثل ليونز كلوب ، ساعدت الحكومة في هذا المجال من خلال برنامج لإعارة كراسي المقعدين . كما أن السفر المجاني للمقعدين على حافلات مجلس النقل الحكومي قد وفّر أيضا مجانا أثناء العقد .

في مجال صياغة السياسة ، لا سيما قطاعي الصحة والتعليم ، جرى التأكيد على الاكتشاف المبكر لحالات العجز ، ومعالجتها والوقاية منها . كما لعبت المستوصفات العامة الحكومية دورا مفيدا في الترويج للوقاية من الامراض المقعدة ، مثل شلل الاطفال ، وفي تعزيز برنامج العناية بالعيون وتطوير تدابير لمنع وقوع الحوادث في البيوت وفي أماكن العمل .

على الرغم من هذه الجهود ، تسلم حكومة بربادوس بانه لا يزال القيام بقدر كبير من العمل على الصعيدين الوطني والدولي لازما إذا كنا نلتزم حقا بالارتقاء ببرنامج الإعاقة من مجرد التوعية الى العمل .

يلاحظ وفدي بتقدير المساعدة الفنية المقدمة الى البلدان النامية من صندوق الامم المتحدة للتبرعات للمعوقين ، وعلى وجه الخصوص في مجال بناء القدرة الوطنية ، وتؤيد الاقتراح الداعي الى استمرار الصندوق . إننا نشاطر الامين العام قلقه الذي أعرب عنه في تقريره ، حيث يقول :

"الموارد الحالية المتاحة في هذا المجال غير متناسبة مع جسامة المهام ، مما أدى الى تقييد قدرة الامم المتحدة على الاضطلاع بوظائفها المنوطة بها بفعالية وكفاءة" . (A/47/415 ، الفقرة ٣٥)

إن التعوق أمر واقع في كل جزء من العالم . إنه شاغل عالمي . لذلك ، من الضروري أن تعمل الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والامم المتحدة معا لتوفير الزخم المرغوب فيه لإقامة مجتمع للجميع بحلول عام ٢٠١٠ . وفي هذا الصدد ، يشيد وفدي بحكومة كندا لاستضافتها مؤتمر الوزراء المسؤولين عن المعوقين يومي ٨ و ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ الذي كان لبربادوس شرف المشاركة فيه . وينبغي لإعلان المؤتمر أن يؤخذ بالكامل في الحسبان في الاستراتيجيات المستقبلة الخاصة بالمعوقين .

إن الميثاق ولائحة حقوق الانسان الدولية هما ضامنا حقوق الانسان لجميع الناس . وتعزيز وحماية حقوق الانسان للمجموعات الضعيفة . وخصوصا المعوقين ، يستحقان مكانا أكثر بروزا على جدول أعمال المجتمع الدولي . إن كيفية عناية المجتمع بالمجموعات

الضعيفة فيه يجب أن يكون هو المحك لنا ونحن نواجه تحديات القرن الحادي والعشرين . ووفدي يحدوه أمل صادق أن يستمر إيلاء مسألة التعوق النظرة الجدية التي تستحقها ، في المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي سيعقد عام ١٩٩٣ ، وفي القمة العالمية المعنية بالتنمية الاجتماعية المقترح عقدها في عام ١٩٩٥ .

في هذه المناسبة الهامة ، يجب أن نكرس أنفسنا لهذه المهام الحيوية . ولتحقيق هذه الغاية سنحسن صنعا إذا استمعنا الى الشعار الذي اعتمد في الالعاب الاولمبية الدولية الخاصة أثناء الاحتفال بذكراها السنوية الخامسة والعشرين : "معا سنفوز" .

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن اختتام عقد الامم المتحدة للمعوقين والذكرى السنوية العاشرة لاعتماد برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين يشكلان فرصة ممتازة لكل حكومة ، وللمجتمع الدولي ككل ، لتعزيز الاهتمام بهذه المسألة البالغة الاهمية ، ولزيادة التركيز عليها أيضا .

ونرحب بالمبادرة المتخذة بالاحتفال بنهاية عقد الامم المتحدة وهو الاحتفال الذي يتضمن حضور العديد من المعوقين ومشاركتهم الفعّالة . ويشهد حضورهم ومشاركتهم في يومي الاجتماعات على تطوير وعي جديد بأن ليس من الضروري أن يكون المعوقون ببساطة المجموعة المستهدفة من السياسات الحسنة النية ، بيد أنه يمكنهم بل يتعين عليهم أن يشاركوا على نحو فعّال في إعداد هذه السياسات وتنفيذها .

ولقد قامت الامم المتحدة بدور رائد في تنمية هذا الوعي . وذلك هو إنجاز يرجع الفضل الاكبر منه الى المنظمة . بيد أن علينا أن نعمل الكثير . ووفقا لما يشير اليه تقرير الامين العام (A/47/415) وبيانات العديد من المتكلمين السابقين في هذه المناقشة ، ينبغي أن يحول هذا الوعي الى عمل .

أود أن أعرب عن تقديري بحق لجميع المنظمات غير الحكومية التي أسهمت هي والافراد من خلال العمل الدؤوب في المساعدة بدفع أنشطة الامم المتحدة في مجال العجز بقوة الى الامام وفي الإسهام بجعل جهودنا أكثر نجاحا . وأصبح هذا الاحتفال بفضلهم أكثر من مجرد إختتام . لقد أصبح بداية لفترة جديدة ينبغي أن يكون الأمد الاكثر أهمية فيها تعزيز النتائج التي تحققت حتى هذا التاريخ .

وقد احتفل في البرازيل بعقد الامم المتحدة للمعوقين بتعبئة لم يسبق لها مثيل لهذه المجموعة الاجتماعية بواسطة منظماتها الخاصة . وقد ترجمت هذه التعبئة الى عدد من التغيرات الهامة في المواقف الاجتماعية إزاء العجز وكذلك الى تغيرات في السياسات التي تتعلق بأوضاع المعوقين . والتغير الاكثر أهمية هو تنفيذ سياسة تؤكد على دمج المعوقين في المجتمع ، وهي سياسة تهدف الى التصدي لهم لا بإعتبارهم مرضى - حتى وإن كانت للرعاية الصحية أهمية كبيرة لهم في كثير من الحالات - بل باعتبارهم مواطنين لهم احتياجات محددة ناجمة عن العجز . وتفيد التقديرات بأن قرابة ١٤ مليونا من البرازيليين ، أي ١٠ في المائة تقريبا من عدد السكان - مصابون بالعجز بمختلف أشكاله . وتضطلع حكومة البرازيل بمسؤولية التصدي على النحو اللازم للمشاكل المحددة التي يواجهها أولئك المواطنون .

وخلال مدة عقد الامم المتحدة عزز الإطار المؤسسي اللازم تعزيزا كبيرا على مستوى السلطات الاتحادية والمحلية ومستوى سلطات الولاية في البرازيل . واتخذت خطوة رئيسية على وجه الخصوص في ١٩٦٨ بإنشاء وكالة التنسيق الوطنية لدمج المعوقين .

ويتضمن الدستور البرازيلي الساري المفعول منذ ١٩٨٨ أحكاما صارمة تكفل حماية المعوقين ومساعدتهم : ومن بين هذه الاحكام الاحكام المتعلقة بتنفيذ برامج المساعدة الرامية الى تحقيق الدمج الاجتماعي ، من خلال التدريب على العمل ، وبتسهيل الحصول على السلع والخدمات العامة ، وبإزالة العقبات المعمارية ؛ وحظر التفرقة ضد المعوقين من حيث الاجور ومعايير التوظيف ؛ وتخصيص حصة مئوية من الوظائف الحكومية للمعوقين ؛ وتوفير التعليم المهني وبرامج التأهيل للمعوقين ، باعتبار أحد الاهداف الرئيسية لنظام الامن الاجتماعي ، وتعزيز دمج المعوقين في الحياة الاجتماعية ؛ واضطلاع الحكومة بواجبها المتمثل في كفالة توفير فرص تربوية خاصة للمعوقين .

وعلاوة على ذلك ، فقد صبق العديد من القوانين ذات الصلة بالمعوقين على مدى الـ ١٠ سنوات الماضية . وتشمل هذه القوانين مجموعة متنوعة من المبادرات الحكومية لصالح المعوقين بما في ذلك النص على خصم المنح المقدمة الى المنظمات ذات الصلة بالعجز من الضرائب ، وإعفاء المشتريات من سيارات المعوقين المجهزة تجهيزا خاص من الضرائب ، وزيادة فوائد الامن الاجتماعي ومعاشاته ، وقيام السلطات الحكومية بمراقبة أوضاع العمل .

إن الوقاية أحد المكونات الرئيسية للاستراتيجية التي نتبعها وخلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩١ ، بدئ العمل ببرنامج شامل للوقاية من العجز يستند الى المعرفة بالحقيقة المؤلمة بانه كان من الممكن تجنب قرابة ٧٠ في المائة من حالات العجز . وتتضمن الاستراتيجية الوطنية للوقاية من العجز حملات تحصين واسعة النطاق ، ونظم متابعة للرعاية المستمرة للطفل ، وتدريب عمال الصحة بالمجتمعات المحلية ، وإقامة وحدات متنقلة للرعاية الصحية يمكنها الوصول الى المناطق النائية في البلاد .

وبالطبع ، فإن جهود الوقاية من العجز وتحسين أوضاع المعوقين تجدها الى حد كبير قلة الموارد المخصصة للانشطة اللازمة ، وبخاصة في البلدان النامية . ورغم

تعبئة المعوقين ، ورغم التفاني الشديد للعديد من الاشخاص داخل الحكومة وخارجها وما يبذلونه من جهد شاق ، فإن نقص الموارد يفرض قيودا هائلة على فعّالية الانشطة المبرمجة . ويؤكد تقرير الامين العام على نحو كاف على هذه الحقيقة ، إذ يشير الى أن المعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادي ، والمستوى العالي للبطالة ، والمستويات المنخفضة للإنفاق العام وبرامج التكيف الهيكلي قد أثرت من مختلف الجوانب على البرامج والخدمات المقامة لصالح المعوقين .

ويعاني معاناة شديدة من أوجه القصور في التعاون الدولي في مجال التنمية الاشخاص الاكثر ضعفا في كل مجتمع - وهم الاقل إستعدادا لمواجهة الصعوبات الاقتصادية . وما من شك في أن التصدي لهذه المشكلة البالغة الاهمية سيكون أحد العوامل الاساسية في السعي الى تحويل الوعي الى عمل ملموس .

وتؤثر العديد من مبادرات التعاون الدولي ذات الصلة بالتنمية تاثيرا مباشرا وبالغ الايجابية على أوضاع المعوقين . وبغية كفالة أنشطة متابعة فعّالة لعقد الامم المتحدة ينبغي الدعم الكبير للانشطة الإنمائية هذه . لقد بدئ على التو في استكشاف آفاق التعاون الدولي الخلاق . وينبغي أن يعتبر التعاون الدولي من أجل التنمية عنصرا جوهريا لا غنى عنه حقا في الجهود الرامية الى تحسين مركز المعوقين في البلدان النامية

وتؤيد البرازيل الاقتراح بإعلان يوم دولي للمعوقين باعتباره وسيلة للإحتفاظ بقضايا العجز في أعلى جدول الاعمال . وينبغي حفظ بل رفع مستوى الاهتمام والتعبئة الذي تحقق خلال عقد الامم المتحدة . وذلك أمر بالغ الضرورة إذا ما كان لنا أن نفي بهدف التوصل الى مجتمع أفضل ، والى مجتمع للجميع .

السيد هاليداي (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لشرف عظيم لي أن أشارك في هذا الاجتماع التاريخي في الجمعية العامة للامم المتحدة . وتجمع هذه الاجتماعات العامة الخاصة بشأن قضايا المعوقين بيننا وبين الشخصيات البارزة ، وتتصدى بالفعل لموضوع بالغ الاهمية .

لقد عمل العديدون من الحاضرين هنا دون كلل للنهوض بقضية المعوقين في كل مكان . وأود أن أخص بالشكر الأمين العام على دعمه هذه القضية وعلى الدور الرائد الذي اضطلع به في طرحها من جديد على الساحة الدولية .

وأعضاء الأمم المتحدة جديرون أيضا بأن نعرب لهم عن تقديرنا الخاص لما قاموا به من عمل رائد إذ أعلنوا في ١٩٨٣ عقد المعوقين وأقاموا برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين .

وفي كندا استلهمنا برنامج العمل العالمي هذا لتطوير استراتيجية وطنية تدور حول مبادئ المساواة والمشاركة والادماج .

وفي هذا الصدد ، أود أن أعترف بقيادة رئيس وزرائنا الرايت أونرابل برايان ملروني وبالتزامه الشخصي ، إذ دأب على تعزيز احترام قدرات وكرامة الافراد المصابين بحالات عجز . وتحت قيادته يجد تحقيق المساواة للكنديين المصابين بحالات عجز ومساعدتهم تعبيرا في كل مناحي الحياة اليومية .

وفي كل أرجاء بلدنا يعمل الاشخاص المصابون بحالات عجز وشبكات مؤيديهم وقادة القطاع الخاص والاتحادات والحكومات وموظفوها بجد واجتهاد بشأن قضايا العجز . وقد أصبح العمل والادراك سمتين مميزتين للاصرار الملحوظ على العمل مع المعوقين وفي صالحهم . ومن المثير للبهجة حقا أن نرى ما تمكنا من تحقيقه معا بروح التعاون والتضامن .

وفي السنوات الاخيرة وجه الثناء الى الكنديين بوصفهم قادة في التعامل مع قضايا العجز . لقد وضعنا جدول أعمال لتغيير البرامج ووضع برامج جديدة وتشريع جديد لتعضيد جدول الاعمال هذا . ونحن نفخر بنجاح ما بذلناه من جهود حتى الآن لتحقيق أهداف برنامج العمل العالمي الصادر عن الامم المتحدة ، وهي أهداف ركزت تركيزا كبيرا على المساواة .

إن المساواة تعني بالنسبة للكنديين تغيير المواقف وازالة الحواجز التي تحول دون المشاركة الكاملة في شؤون المجتمع . كما تعني المساواة بالنسبة للكنديين المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد والاسهام فيها . وهي تعني أيضا بالنسبة للكنديين الاستقلال : أي قيام الفرد باتخاذ قراراته المتعلقة بالحياة اليومية . وفي كندا أصبح التقدم صوب المساواة تجربة واعدة بالحرية . إن سجلنا يستند أساسا الى الاحترام وتفهم القضايا وأثارها على المجتمع أكثر مما يستند الى الدولارات والسنتات . وهنا يكمن تحدّ وتتاح فرصة لكل منا لتحسين الطابع الانساني الاساسي لمجتمعاتنا ولتهيئة فرصة عادلة لكل مواطنينا ليحققوا امكانيتهم الانتاجية الكاملة .

لقد كان القدر الكبير من ذلك محور تركيز أبان السنة الدولية للمعوقين في عام ١٩٨١ وآنذاك شكلت حكومة كندا لجنة برلمانية خاصة غير حزبية لبحث مسألة العجز في بلدنا ولتقديم تقرير بشأنها . وفي البداية لم يوجد تقدير يستحق الذكر لنطاق المشاكل التي تواجه الكنديين المصابين بحالات عجز وتعقدها . بيد أن القادة في مقاطعة كويبيك كانوا يقومون بتطوير "خطة للمشاركة" ، اطار جدير بالملاحظة للتصدي لقضايا العجز على نحو منتظم . وقد كانت تجربتهم مثالية ، وفي أعقاب جلسات استماع عامة مكثفة قدمت اللجنة الخاصة التابعة للبرلمانيين الاتحاديين تقريرا هو "التقرير الخاص بالعقبات" وهو تحليل ومخطط رئيسيان للعمل الوطني . وقد أصبحت أكثر من ١٣٠ توصية من تلك الواردة في تقرير "العقبات" معايير عملية يمكن أن تقاس بها كيفية تحقيق المساواة والمشاركة والدمج في مجتمعنا .

ما الذي يمنحه المجتمع الكندي بوصفه حقا لمواطنيه على المستوى الفردي وكيف يمكن أن يستمر ذلك فعلا ؟ لقد كان دستورنا من أول دساتير العالم التي تتضمن حقوق الاشخاص المصابين بحالات عجز . ويتضمن الميثاق الكندي للحقوق والحريات الحق في الحماية المتساوية والمنفعة المتكافئة بمقتضى القانون الذي يتضمن مادة تحظر التمييز القائم في جملة أمور على أساس العجز الجسدي أو العقلي .

(تكلم بالفرنسية)

كما نعرف نحن جميعا أن الحقوق الدستورية هامة ولكن الاجراءات المحددة أساسية ، إذا أريد للحقوق أن تكون ذات مغزى في حياة أي بلد . ولهذا السبب ، عهدت الحكومة الكندية في عام ١٩٨٣ الى وزير الدولة بتولي منصب الوزير المسؤول عن وضع المعوقين . وبنقل العجز من منظور الصحة الى منظور المواطنة عمل وزير الدولة مع كل مستويات الحكومة ومجموعة من زملائه في مجلس الوزراء لتنسيق المبادرات الكبرى الخاصة بقضايا العجز ، في كل مجال من مجالات نفوذ الحكومة تقريبا .

(واصل الكلمة بالانكليزية)

من المفهوم جيدا أن الاستقلال الاقتصادي هو مفتاح تحقيق القوة الحقيقية والمشاركة النشطة في الحياة اليومية من جانب المواطنين المصابين بحالات عجز . وفي

مجتمع يكون فيه الانتاج والاستهلاك نشاطين أساسيين ، يكون المرء إما مشاركا في السوق أو أنه يعيش على هامش الحياة . ويتفق الجميع على أن وجود مستوى معيشة كاف أمر أساسي لوجود نوعية مقبولة من الحياة ، لهذا السبب يتضمن سجلنا التشريعي قانون المساواة في العمالة الذي يعطي أولوية لتشغيل الكنديين المصابين بحالات عجز ضمن القوى العاملة . وفي كندا عدلت مدونة قوانين العمل ، وحسن الاسكان والمواصلات ، وغير النظام الضريبي اعترافا بالنفقات الاضافية التي تنجم عن وجود معوقين في مكان العمل . وهذه تدابير تساعد في تخفيف العبء عن العمال المعوقين وأرباب العمل ، وفي تمكين مزيد من المعوقين من أن يعيشوا حياة مستقلة يعتمدون فيها على أنفسهم .

وفي أوائل هذا العام اعتمد برلمان كندا قانونا شاملا يرمي الى ضمان المشاركة التامة للمواطنين المصابين بحالات عجز في شؤون الأمة . وهذه المجموعة التشريعية المميزة تضمن ، بين ما تضمن ، الفرصة الكاملة للمشاركة في النظام الانتخابي ، والوصول في شكل بديل الى المعلومات والسجلات الحكومية . ويتضمن هذا القانون الشامل ، بما يحتوية من سياسات منظمة ملزمة ، ادخال تعديلات على قانون المواطنة الخاص بنا ، وقانون حماية الحياة الخاصة وقانون الادلة الخاص بكندا وقانوننا الجنائي .

ولئن كانت كل هذه الانجازات ضرورية فإن أفضل طريق لتعزيز المشاركة هي المشاركة ذاتها . ولقد كان للأشخاص المصابين بحالات عجز قصب السبق في أن يبينوا لنا كيف يمكن أن تكون مشاركتهم بلا حدود . إن ريك هانسن أحد المشاهير الكنديين . فكتابه المعنون "رجل دائم الحركة في جولة حول العالم " جعلنا جميعا ندرك أن أشد القيود التي يواجهها المعوقون في أحيان كثيرة هي حقا تلك التي يفرضها عليهم الآخرون .

وتعزيزا لقوة الدفع التي ولدتها جولة ريك ، أعلنت حكومتنا الاتحادية أسبوعا سنويا لتعزيز الوعي الوطني - وهو يتيح الفرصة كل عام للمجتمعات المحلية لتلتقي وتدير شؤونها حتى يمكنها أن تخطط معا التغييرات التي ستدخلها على خمسة مجالات رئيسية من مجالات الاهتمام العام وهي النقل والاسكان والتعليم والاستجمام والعمالة .

وقد احتفل في هذه السنة الماضية بأسبوع تعزيز الوعي الوطني في أرجاء البلاد بمشاركة أكثر من ألف من المجتمعات المحلية الصديقة والمجاورة المعنية مباشرة .

ويعتقد الكنديون أنه بتوفير فرص أفضل للمعوقين يزداد نطاق المشاركة التي بدورها تؤدي الى تغيير المواقف وتمهيد الطريق للادماج الكامل في كل منحى من مناحي الحياة اليومية .

وبوصول عقد الامم المتحدة للمعوقين الى مرحلته النهائية ، عرفنا أن الوقت قد حان لتقييمه . وبالرغم من أنه تم تنفيذ الكثير ، فإن حكومتنا ترى أنه مازال هناك الكثير الذي يجب القيام به لازالة العقبات التي تحول دون التمتع بالحقوق التي تترتب على المواطنة . ونتيجة لذلك في السنة الماضية بدأ رئيس الوزراء والوزير المسؤول عن وضع المعوقين استراتيجية خمسية وطنية لادماج المعوقين في المجتمع . وهذه الاستراتيجية تتخذ خطوات كبرى صوب ضمان وصول متساو الى الاسكان والعمالة والنقل والتعليم والاتصالات ، بايجاز ، أسس الحياة اليومية في مجتمعنا .

ونحن في كندا نسلم بما لحركة المستهلك القوية من روح خلاقة وخبرة ونحن نعرف قيمة العمل بالمشاركة وفي ثقة مع الاشخاص المصابين بحالات عجز . ولهذا السبب مازلنا نؤيد جمعية المعوقين الدوليين ومقرها في وينيبيغ بمقاطعة مانيتوبا . ولهذا السبب أيضا استضفنا "استقلال عام ١٩٩٢" ، مؤتمرا دوليا للمعوقين ، والمؤتمر العالمي الثالث للمعوقين الدوليين .

وفي فانكوفر بكولومبيا البريطانية شارك في "استقلال ١٩٩٢" ما يزيد عن ثلاثة آلاف مندوب من أكثر من ١٢٠ بلدا وتشاطروا الآراء والافكار حول موضوع المؤتمر وهو "تقرير المصير للمعوقين" . وقد خلقوا زخما مجددا لعمل دولي وقدموا دليلا دامغا على أثر حركة المعوقين في العالم .

ولاستكمال معلومات الجمعية العامة جرت في مونتريال في الاسبوع الماضي على وجه التحديد مناقشة لاطار عمل شامل بحضور ٧٥ وزيرا وممثلين على مستوى عال من أرجاء العالم . كما استضاف وزير الدولة الكندي الاوبزابل روبرت دي كوتري ، المؤتمر الدولي للوزراء المسؤولين عن أوضاع المعوقين .

ومن هذا الاجتماع كان الاتجاه صوب توجيه عقد المعوقين الى القرن القادم واضحا تمام الوضوح . إن اجتماع مونتريال بالاضافة الى هذين اليومين في الامم المتحدة يجعلاننا نقترب خطوة واحدة صوب ايجاد مشاركات جديدة وتعزيز اصرارنا على العمل متضامنين .

وكما ندرك جميعا ، أن حالات العجز تنفذ إلى جميع البلدان والمجتمعات وتؤثر على كل الثقافات ، وكلّ الفئات العمرية ، وكلّ المستويات الاقتصادية ، وكلّ الخلفيات . ولدينا الكثير الذي يمكن أن يتعلمه كل منا من الآخر .

وبينما نشعر في كندا بالفخر لما حققناه من انجازات خلال عقد المعوقين ، فاننا ندرك أن هناك الكثير الذي ينبغي أن نفعله في الداخل والخارج على حدٍّ سواء . إن عدد المعوقين يتزايد في كل أنحاء العالم ، ومردّ ذلك جزئيا تدهور برامج الصحة الوقائية وعدم كفاية برامج التعليم . والكثيرون من المعوقين مازالوا مستبعدين من عمليات صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم . ومازال تحقيق أهداف المشاركة الكاملة في المجتمع والادماج فيه والانتاجية الكاملة واجباً .

وبينما يتعين على كل منا أن يعزز الانجازات التي حققناها داخل حدود بلدنا ، فان علينا أيضا أن نحسن قدرتنا على تقاسم الموارد والتكنولوجيات والخبرات من خلال محافل تعاونية كالمنظمة الدولية للمعوقين والأمم المتحدة . ومع احترامنا لآراء الآخرين نرى أن الوقت قد حان لأن تقوم البلدان ، فرديّا وجماعيا عن طريق الأمم المتحدة ، بايلاء أولوية أعلى للمسائل التي تهم المعوقين ، باستخدام التمويل الموجود حاليا أو اعتماد تمويل جديد .

(تكلم بالفرنسية)

وأيّاً كانت الأمة ، أو ظروفها الخاصة ، أو تطلّعاتها ، وبغضّ النظر عن تعقد المهمة التي نضطلع بها فانه يتعين علينا أن نعمل معاً كيما نجعل الأسرة العالمية أسرة واحدة تتمتّع بالمساواة والكرامة والتكافل . وفي التحليل النهائي ، هذا هو التحدي الذي يواجهنا جميعاً مع بزوغ القرن الحادي والعشرين .

(تكلم بالانجليزية)

واذا أردنا أن نحقّق هدفنا وننفّذ المبادئ التي أعلنّاها وجب علينا أن نتذكر دائما الكلمات التي جاءت على لسان العالم النفساني النمساوي الشهير الدكتور الفريد أدلر عندما قال :

"إن كفاح المرء من أجل مبادئه أيسر من الرقي إلى مستواها" .

السيد خليل الرحمن (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي في البداية بأن أنقل من خلالكم ، سيدي الرئيس ، إلى شعب مصر الشقيق وحكومتها حزننا العميق وتعاطفنا القلبي إزاء ما سبّبه الزلزال الرهيب الذي وقع أمس في ذلك البلد من خسائر في الارواح وتدميراً للممتلكات .

يوجد في العالم أكثر من نصف بليون شخص من المعوّقين ، من بينهم ١٦٠ مليونا تقريباً من النساء و ١٤٠ مليونا من الاطفال . إننا نتحدث هنا عن ما يقرب من ١٠ في المائة من اجمالي السكان في العالم . وهذه حالة ينبغي أن تكون مصدر قلق عميق لنا جميعا . ونحن لا يمكننا أن نترك هذا القطاع الكبير من سكان العالم يتحمّل حياة من العزلة والاضطهاد . إننا نتكلّم عنهم من حيث الاحصاءات والنسب المئوية والارقام ، ولكن من الفجع أن هذه الارقام لا يمكنها أن تنقل ما تعنيه من آلام وما تدلّ عليه ضخامة هذه المعاناة الانسانية ومعناها . إنها حالة يمكن أن نسمّيها بحق حالة طوارئ صامته . وفي الوقت الذي نبتهج فيه بانتهاء الحرب الباردة ، ونعمل فيه بتوقعات عريضة بأن نشكّل نظاماً عالميا يبشر ببدء حقبة جديدة خالية من الفاقة والحرمان ، فان جهودنا ستكون بلا معنى لو لم نعالج حالات الطوارئ الصامته تلك على نحو عاجل باعتبارها قضية تثير بالغ القلق .

لقد كان إعلان السنة الدولية للمعوقين في عام ١٩٨١ معلماً بارزاً في الجهد الذي يرمي إلى بناء توافق عالمي في الاراء استجابة لمسألة العجز . وقد عبّر برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ، الذي اعتمد في عام ١٩٨٢ كنتيجة رئيسية للسنة الدولية ، عن التغيّر الناشئ في المواقف الاجتماعية تجاه العجز ، كما كان تعبيراً عن نهج جديد يقوم على المساواة في الحقوق للمعوقين جسدياً أو عقلياً . وهو يبشر بمستقبل يمكن فيه للمعوقين أن يتمتعوا بفرص متكافئة للمشاركة الاكمل في أنشطة المجتمع .

وفي عام ١٩٨٢ ، بالاضافة إلى اعتماد برنامج العمل العالمي ، أعلنت الامم المتحدة جعل الفترة ١٩٨٣-١٩٩٢ عقد الامم المتحدة للمعوقين . وقد هيأ هذا العقد إطاراً زمنياً أولياً يمكن خلاله للحكومات والمنظمات إن تنفذ الانشطة الموصى بها في برنامج العمل العالمي . وتتمثل الفلسفة المرشدة للعقد في التحوّل من نهج الاحسان إلى نهج التنمية الاجتماعية المتكاملة الذي يعبّر عن الاعتراف بأن مشاكل المعوقين لا يمكن حلّها بمعزل عن مشاكل المجتمع ككلّ .

إن عقد الامم المتحدة للمعوقين يشرف الآن على الانتهاء . وها نحن قد قطعنا شوطاً طويلاً في السنوات العشر الماضية . لقد تم انجاز الكثير ، إلا أنه يبقى الكثير الذي يتعين القيام به . وتهيئ لنا هذه الجلسات العامة الاستثنائية فرصة ممتازة لأن نستعرض ما تمخّضت عنه السنوات الـ ١٠ الماضية ونمعن النظر فيما تمخضت عنه هذه السنوات ولأن نضع خطة عمل للمستقبل .

ومن بين منجزات العقد تأتي في المقام الأول زيادة الوعي بمسائل المعوقين بين صانعي السياسة والمخطّطين والسّاسة والآباء والأمهات والمعوقين أنفسهم . وتزايدت الأبحاث وعمليات التعداد السكاني والدراسات الاستقصائية الأسرية . وأحرز تقدم كبير في مجال الوقاية من العجز وإعادة تأهيل المعوقين .

وأول أوجه هذا التقدم أن أصبحت التكنولوجيا الآن متاحة لمنع معظم حالات الاعتلال من التحول إلى حالات عجز . ولم يعد من الممكن تنحية مسألة العجز إلى مكان هامشي على جدول الاعمال السياسي الدولي . ثانيا ، زاد عدد ونفوذ منظمات المعوقين والمنظمات التي تعمل لصالحهم ، وأصبحوا يستأثرون باحترام متزايد . ثالثا ، تمّ الاعتراف بالحاجة الكبيرة إلى وضع قواعد ومعايير للسلوك الوطني والدولي فيما يتعلق بالعجز . رابعا ، أنشأت الامم المتحدة على الصعيد الدولي آلية مشتركة بين الوكالات وآلية استشارية للمنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز التعاون بين وكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية .

ومما يؤسف له أنه على الرغم من الانجازات التي ذكرتها ، فقد فشل العقد في تحسين حالة المعوقين في معظم البلدان النامية . وعلى عكس ذلك ، أن التدهور الاقتصادي والاجتماعي الحالي المقترن بمعدلات نمو منخفضة ، وبطالة مرتفعة ، وانفاق عام مخفّض ، وبرامج تكيّف هيكلي ، وأمراض ، وسوء تغذية ، وحروب ، وأعمال عنف . كل ذلك كان له تأثير سلبي على البرامج والخدمات الخاصة بالمعوقين في البلدان النامية .

إن الاحصاءات مذهلة ومثيرة للرعب حقاً . فمن بين المعوقين جسديا أو عقليا من الرجال والنساء والأطفال في العالم كله البالغ عددهم ٥٠٠ مليون نسمة إن ٨٥ في المائة منهم من البلدان النامية ، وأكثر من ٩٠ في المائة من اجمالي المعوقين بصريّاً في العالم من البلدان النامية أيضا . ومن كل هؤلاء أن الذين تتاح لهم فرص الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والتعليم وخدمات الاصحاح لا تتعدّى نسبتهم ١ في المائة . إن المأساة والأمر الذي يثير السخرية هنا أن ٨٠ في المائة من حالات العجز التي حدثت في البلدان النامية كان من الممكن تجنبها لو توفر التحصين الأساسي غير المكلف والرعاية الصحية والتغذية . واذا ما سمح لهذه الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية السلبية بأن تستمر ، فان هناك مخاطرة بأن تزداد تنحية المعوقين إلى مكان هامشي في المجتمع تبعا للدعم الذي يقدم على أساس كل حالة على حدة .

علينا أن نقبل تحدّي عقد التسعينات وأن نحول الوعي الذي تبلور خلال العقد إلى عمل يتجه إلى تحقيق مجتمع يتساوى فيه الجميع . إذ أن الوعي وحده لا يمكن أن يضمن المساواة الكاملة في الفرص للمعوقين .

ولئن كنا نخطط استراتيجيات طويلة الأجل عملية التوجه من أجل المستقبل ، فإننا نستطيع أن نستلهم التوجيه في عملنا من برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ، والاستراتيجية الطويلة الأجل الرامية لتعزيز تنفيذ برنامج العمل الدولي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده والاحكام الموحدة لمساواة الفرص أمام المعوقين .

ومن أبرز ما يؤكد عليه عقد الامم المتحدة للمعوقين هو إدراج برنامج العمل العالمي في السياسات والبرامج الوطنية . وفي هذا الصدد ، اتخذت حكومة باكستان عدة خطوات بغية ادماج برنامج العمل العالمي في سياساتها الوطنية . وتشمل البرامج التي تنفذ أثناء هذا العقد الجوانب الرئيسية التالية : تنظيم وتحديث وتطوير مرافق التعليم والتدريب القائمة ؛ وتدعيم وتوسيع مجال مرافق تطوير المهارات ؛ وإنشاء خدمات استشارية وتوجيهية ؛ واستكشاف وتطوير خدمات إعادة التاهيل ، والافضل أن يتم ذلك بمبادرات من المجتمعات المحلية ؛ وتوسيع نطاق برنامج التحصين ؛ وإنشاء خدمات للتشخيص والتقييم والعلاج والانذار والتدريب وإعادة التاهيل .

وقد اتخذت خطوة أولى ، تتمثل في صياغة سياسة وطنية للمعوقين وانشئت نقطة تركيز وطنية في وزارة الصحة والتعليم الخاص والشؤون الاجتماعية بإنشاء شعبة خاصة لرعاية وتعليم المعوقين وتدريبهم المهني وتوظيفهم . وقد أنشئ المجلس الوطني لإعادة تاهيل المعوقين بموجب قانون توظيف وإعادة تاهيل المعوقين . ويمثل المصابون بحالات العجز تمثيلا كافيا في هذا المجلس .

ويجري إنشاء ستة مراكز ممتازة للتعليم الخاص على المستوى الاتحادي ، وسيجري إنشاء ٤٠ مركزا بمنشآت مماثلة على المستوى المحلي ، ومستوى الاقسام والنواحي ومستوى المدن الكبرى . وصدر تكليف بإنشاء ٣٢ مركزا ويجري توفير خدمات تعليمية خاصة . وبغية تدريب الموظفين القائمين بالخدمات التعليمية الخاصة ، أنشئ مركز وطني للتعليم الخاص . علاوة على ذلك يُرسل المدرسون والموظفون إلى الخارج لتلقي التدريب المناسب لمعالجة احتياجات المعوقين على المستوى الوطني . وتنشأ مراكز للتعليم الخاص على مستوى خريجي الجامعات للوفاء بالحاجة إلى قوة عاملة مدربة .

وتشكل إعادة التأهيل حجر الزاوية في أي سياسة تستهدف إدماج المعوقين في تيار المجتمع الأساسي . وفي هذا السياق أنشأت حكومة باكستان مشروعات لتوفير التدريب المهني للمعوقين من الكبار . وخصصت حصة مقدارها ١ في المائة لتوفير الوظائف للمعوقين في جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية .

ومنذ بداية العقد ، اتخذت حكومة باكستان بالتعاون مع الامم المتحدة تدابير هامة للوقاية من العجز والكشف عن حالات العجز في وقت مبكر . ويجري حاليا تنفيذ برنامج للتحصين على نطاق الامة كلها بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) . كما أنشئت في نفس الوقت مراكز للتشخيص والتقييم تابعة للمستشفيات ومراكز للتعليم الخاص على نطاق البلد كله للكشف المبكر عن حالات العجز والوقاية منها .

وقد أحرزت باكستان تقدما ملحوظا في مجال زيادة مستوى الوعي بالمسائل المتعلقة بحالات العجز . وعملت الإذاعة الوطنية والتليفزيون الوطني كوسائط اتصال تصل إلى أبعد الاماكن بغية نشر الوعي بين الناس فيما يتعلق بالامراض المسببة للعجز والوقاية منها وللتخلص من التحيز ضد العجز والمحرمات المرتبطة بحالات العجز . ويُمثل المعوقون في المجلس الاستشاري لبرامج الاذاعة والتليفزيون . وقد قامت المنظمات غير الحكومية بعمل يستحق الثناء إكمال العمل الذي تقوم به الحكومة .

وتلتزم حكومة باكستان التزاما تاما بإعادة تأهيل المعوقين وبمساواة الفرص أمامهم ، وهي تتخذ جميع الخطوات الممكنة بغية الوقاية من حالات العجز عن طريق اتباع تدابير وقائية وعن طريق التحصين وبرامج الكشف المبكر . وإننا نؤيد في هذا الصدد أهداف ومقاصد برنامج العمل ، الذي يوفر إطار سياسة صلبة للعمل في المستقبل . كما نؤيد استمرار صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمعوقين فيما بعد العقد ، وندعو الدول القادرة على الاسهام بسخاء في الصندوق إلى القيام بذلك . ومن المفيد أيضا أن يجري الإعلان عن يوم للامم المتحدة للمعوقين حتى يمكن الاعتراف بشكل كاف في السنوات المقبلة باحتياجات المعوقين .

ويتفق وفدي بوجه عام مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/47/415 ، وخاصة فيما يتعلق باعتماد خطط عمل وطنية توكيدية للفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٢ ، وتشمل المكونات الثلاثة لبرنامج العمل ، وهي الوقاية وإعادة التأهيل ومساواة الفرص . إلا أنه من المهم ، عند تنفيذ أي خطة عمل ، أن نضمن توفير موارد مالية وتقنية كافية على المستويين الوطني والدولي . ومن ثم يتعين تعزيز التعاون التقني وبرامج المساعدة مع الأمم المتحدة ومع وكالاتها المتخصصة ، وكذلك المساعدة الثنائية .

وتظل حكومة باكستان ملتزمة من جانبها بتخفيف معاناة المعوقين في باكستان . ويتم ذلك بشكل جوهري عن طريق جعل المعوقين جزءا من فريق صنع السياسة والتنظيم وبذلك يتمكنون من الاسهام في برنامج بناء الأمة بوصفهم مواطنين أساسيين في المجتمع .

وعلينا جميعا أن نجاهد لكي لا يبقى المعوقون في الظل ، وحتى نجعلهم يعيشون في ضوء الشمس المتمثل في المشاركة الكاملة في الحياة اليومية العادية للمجتمع والاندماج فيها .

السيد بوركوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : من دواعي سروري أن أتكلم من فوق هذه المنصة للمشاركة في هذا التبادل للخبرة والمعلومات والأفكار في الجلسة الخاصة من المناقشة العامة التي تكرسها الجمعية لموضوع اختتام عقد الأمم المتحدة للمعوقين .

أولا ، أود أن أدلي ببعض الملاحظات عن الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة وعن اسهامها في زيادة وعي الدول الأعضاء فيما يتعلق بمشكلات العجز وفي تحقيق أهداف تكافؤ الفرص للمعوقين وإشراكهم في حياة المجتمع . ونرى أنه ينبغي الثناء القوي بصفة خاصة على الوثائق الأساسية التي أعدتها الأمم المتحدة واعتمدتها أثناء الفترة التي انتهت لتوها ، مثل برنامج العمل العالمي ، والكتيب الخاص بضمان تكافؤ الفرص للمعوقين والمبادئ التوجيهية لإنشاء وتعزيز لجان تنسيق وطنية . ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة في دورتها الثامنة والاربعين أيضا قواعد موحدة بشأن مساواة الفرص بالنسبة للمعوقين .

ويؤسفنا أن سياستنا المتعلقة بالمعوقين قامت في الماضي على أساس مبدأ المساعدة المادية بوصفها الطريقة الرئيسية لتلبية احتياجات المعوقين بينما أهملت في الحقيقة توصيات الأمم المتحدة التي ترمي إلى ضمان تكافؤ الفرص للمعوقين من خلال تمتعهم بحقوقهم .

وفي روسيا الجديدة تغيرت سياستنا الخاصة بالمعوقين تغيرا جذريا . وأعدت مشاريع قوانين روسية تكفل ضمانات من الدولة لحقوق المعوقين ولإنشاء نظام لإعادة التأهيل . وقد حددت سياسة الدولة تجاه المعوقين في مجالات الأولوية مثل مجال استحداث أساس تشريعي وخدمات إعلامية وتقنية لمساعدة المعوقين ، وإيجاد بيئة خالية من القيود وقاعدة صناعية لإدماج المعوقين في المجتمع ، وإنشاء نظام تابع للدولة لإعادة التأهيل الطبي والمهني والاجتماعي للأشخاص الذين يعانون من حالات عجز .

ولدى تنفيذ تلك السياسة التي تنتهجها الدولة اعتمد رئيس روسيا في ١٩٩٢ عددا من المراسيم التي ترمي معايير محددة ، ومنها مرسوم بالتدابير التكميلية لدعم الدولة للمعوقين ولضمان توظيفهم .

وهذا دليل على الاهتمام الذي يجرى تركيزه على المشاكل التي تنطوي عليها الإعاقة في بلدنا . ويولي رئيس روسيا هذه المسائل اهتمامه الشخصي ، كما يتضح من إنشاء لجنة التنسيق للمعوقين وهي هيئة استشارية تقدم تقاريرها اليه مباشرة .

وبفضل مساندة رئيس الدولة ، عُقد في موسكو المهرجان الدولي الاول للشبان المعوقين . وقد منح بوريس يلتسين الميدالية الاولى لروسيا الجديدة ، وهي ميدالية الشجاعة الشخصية ، لثلاثة من المعوقين قطعوا ، وهم في الكراسي المتحركة ، أكثر من عشرة آلاف كيلومتر ، من منطقة المحيط الهادئ إلى موسكو . وينبغي الإشارة إلى أن هذا السباق الكبير أجرى تحت رعاية الامم المتحدة احتفالا بمناسبة اختتام عقد الامم المتحدة للمعوقين . وأشاد عشرات الالوف من المواطنين في روسيا الحرة ، على طول الطريق ، بشجاعة وسمو روح هؤلاء الافراد . إنهم معنا اليوم هنا في هذه القاعة بوصفهم جزءا من الوفد الروسي . فلنتوجه اليهم بالتحيات !

وسنواصل دعم هذه المسابقات في المستقبل أيضا . وكان هذا هو الغرض من إنشاء الصندوق الوطني لمساعدة المعوقين في روسيا .

وتعلّق الزعامة في بلدي أهمية كبيرة على ضمان المشاركة المباشرة للمنظمات المعنية بالمعوقين في اتخاذ القرار على مستوى الدولة ، طبقا لاحكام لجنة التنسيق للمعوقين ، التي تقدم تقاريرها إلى رئيس روسيا ، كما يجري إنشاء مجلس لمساعدة المعوقين . وسيوجه انتباه الرئيس إلى توصيات المجلس الذي يشتمل على مديري المنظمات المعنية بالمعوقين .

وتوضح النتائج الاولية لانشطة المؤسسات والهيئات أنها أكثر أنواع الاليات فعالية في تنسيق وتعزيز جهود الدولة والهيئات غير الحكومية .

وتبدو الحاجة إلى تنسيق الجهود الدولية واضحة ، وهذا على وجه التحديد هو جوهر المبادرة التي اتخذها الرئيس بإعلان يوم ٣ كانون الاول/ديسمبر يوما دوليا للمعوقين . ونحن نبدي الامتنان للمجتمع الدولي لمساندته ذلك الاقتراح .

وفي هذا الخصوص ، نبدي الاهتمام بالفكرة التي تدعو إلى إنشاء جائزة خاصة للامم المتحدة تمنح في اليوم الدولي للمعوقين للافراد أو المنظمات الاجتماعية والسياسية التي أسهمت على نحو بارز في تحقيق أهداف برنامج العمل العالمي للمعوقين . وسيؤيد الوفد الروسي إنشاء هذه الجائزة . واعتقد انه يمكن مناقشة هذه الفكرة من قبل اللجنة الثالثة خلال هذه الدورة للجمعية العامة .

وفي الختام ، أود ، بناء على تعليمات من رئيس روسيا ، السيد بوريس يلتسين ، توجيه الشكر إلى الامم المتحدة للجهود التي بذلتها على مدار سنوات عديدة لتحسين حالة المعوقين في جميع أنحاء العالم ولإيجاد الفرص لهم .

وأقول لجميع الحاضرين ان روسيا ستواصل دعم هذه الجهود في المستقبل .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥